# مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والسبعون

الجلسة **٨٥٩٣**

الأربعاء، ٧ آب/اغسطس ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيدة فرونيتسكا | (بولندا) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد بوليانسكي |
| | ألمانيا | السيد شولتز |
| | إندونيسيا | السيد دجاني |
| | بلجيكا | السيدة فان فليربرغ |
| | بيرو | السيد دوكلوس |
| | الجمهورية الدومينيكية | السيدة سيدانوا |
| | جنوب أفريقيا | السيد ماتجيلا |
| | الصين | السيد وو هايتاو |
| | غينيا الاستوائية | السيدة ميلي كوليفا |
| | فرنسا | السيدة غيغين |
| | كوت ديفوار | السيد إيبو |
| | الكويت | السيد العتيبي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة بيرس |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد كوهين |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط



1924737 (A)

*افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.*

## إقرار جدول الأعمال

*أقر جدول الأعمال.*

## الحالة في الشرق الأوسط

**لرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والدكتورة هالة من منظمة مستقبل سوريا الزاهر، والسيدة أمينة خولاني من حركة عائلات من أجل الحرية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

**السيدة ديكارلو** (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكرك سيدتي الرئيسة على هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على المسالة الحاسمة المتعلقة بالمحتجزين والمختطفين والمفقودين في سورية. وأود أن أرحب بالدكتورة هالة والسيدة خولاني في هذه الإحاطة اليوم.

وقد اتخذ مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه من هذا العام، بالإجماع القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩) بشأن المفقودين نتيجة للنزاعات المسلحة. ويرسخ القرار صلة واضحة بين حل قضية المفقودين وحل النزاعات. ويعتبر الكثير من السوريين خلال محادثاتنا القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩) بصيصًا من الأمل.

ونظرًا لاستمرار عدم إمكانية الوصول إلى أماكن الاحتجاز والمحتجزين في سورية، ليس لدى الأمم المتحدة إحصاءات رسمية عن المعتقلين أو المختطفين أو المفقودين.

وما بحوزتنا من معلومات إنما نستقيه من تقارير سجلتها وأكدّت صحتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، بتكليف من مجلس حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان، منذ بداية النزاع في ٢٠١١.

ومع أن الأمم المتحدة لا يمكنها التحقق من تلك المعلومات، تشير التقارير إلى أن الحكومة السورية مسؤولة إلى حد كبير، وإنما ليس حصراً، عن احتجاز أو اختطاف أو اختفاء أو فقدان أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص حتى الآن. ولا تملك أسر كثيرة أية معلومات عن مصير أحبائها. ويظل الأشخاص رهن الاحتجاز، بمن فيهم النساء والأطفال، دون مراعاة الأصول القانونية أو الحصول على التمثيل القانوني أو إمكانية رؤية أسرهم. ولا يُسمح للأمم المتحدة أو المراقبين الدوليين بدخول أماكن الاحتجاز.

أما سجلات المستشفيات أو أماكن الدفن فليست متاحة للجمهور. وقد اضطرت بعض الأسر إلى دفع مبالغ مالية طائلة على أمل الحصول على بعض المعلومات – وكان ذلك غالبا عبثاً. وما زالت الوفيات تحدث في مراكز الاحتجاز، ويزعم أن العديد منها يُعزى إلى التعذيب أو الإهمال أو الظروف اللاإنسانية السائدة. وبالنسبة لأسر المحتجزين، ما يفاقم مأساتها هو صعوبة الحصول على شهادات الوفاة أو الرفات. وحتى لو حصلت على الشهادات، تبقى أسباب الوفاة الحقيقية خفية.

وفضلاً عن كون المرأة ضحية مباشرة، فإنها تتضرر أيضاً عند فقدان زوجها أو أقاربها من الذكور. فالمرأة السورية عرضة لفقدان حقوقها القانونية، بما في ذلك حقوقها في السكن والأرض والملكية. ويحدث ذلك إذا تعذر عليها تحديد المكان حيث يوجد زوجها أو أقاربها من الذكور ولم تكن تملك ما يلزم من الوثائق القانونية أو شهادة الوفاة. وتتحمل كثير من النساء على كاهلهنّ، في ظل هذه الظروف، عبء إعالة أسرهن بأكملها. وتتضاعف هذه التحديات بالنسبة للّاجئين والمشردين داخليا.

وقد وثقت لجنة التحقيق منذ عام ٢٠١١ في الفقرة ١٢ من تقريرها المعنون ”الاحتجاز في الجمهورية العربية السورية: سبيل المضي قدماً“، السبل التي اتبعتها الحكومة السورية

”لارتكاب جرائم الإبادة، والقتل، والاغتصاب أو غيرها من أشكال العنف الجنسي، والتعذيب، والسجن في سياق عمليات احتجاز المنشقّين الواسعة النطاق والمنهجية، فضلا عن أولئك الذين تعتبرهم متعاطفين مع الجماعات المسلحة“.

ولعل أكبر دليل على تعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم في مراكز الاحتجاز الحكومية هي الصور البالغ عددها أكثر من ٥٠ ٠٠٠ صورة التي سرّبها أحد المنشقين عن الجيش من سوريا ونُشرت في عام ٢٠١٤. وتُظهر تلك الصور حوالي ٧ ٠٠٠ جثة تحمل علامات التعذيب. وبعد أن استعادت الحكومة سيطرتها على بعض المناطق التي كانت سابقا في يد الجماعات المسلحة، ظلت الأمم المتحدة تتلقى تقارير عن مدنيين محتجزين تعسفا أو مفقودين، بما في ذلك في المناطق الخاضعة لما يسمى باتفاقات المصالحة. وقد أفادت منظمات حقوق الإنسان عن تعرض بعض اللّاجئين الذين عادوا إلى الجمهورية العربية السورية أو الأشخاص المشردين داخليا الذين عادوا إلى أماكنهم الأصلية للاحتجاز والاختفاء القسري. وتشير الدراسات الاستقصائية التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى أن الخوف من الاحتجاز من بين العوامل التي تمنع اللاجئين من العودة.

ولا تنحصر هذه الانتهاكات على القوات الحكومية. فوفقا للجنة التحقيق، ارتكب كل من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وهيئة تحرير الشام، وكلاهما صنفه المجلس كمنظمة إرهابية، انتهاكات شنيعة. كما ارتكبت الجماعات المسلحة التابعة للمعارضة انتهاكات خطيرة. إذ يُزعم أنها أنشأت أماكن احتجاز مؤقتة في مناطق مختلف خاضعة لسيطرتها حيث يحتجز الجنود الحكوميون الأسرى، ومَنْ يُشتبه في تعاونهم مع الحكومة أو أعضاء الجماعات المسلحة المعارِضة، وحيث يتمّ إعدامهم أحيانا. وتشير تقارير من منظمات حقوق الإنسان إلى أن فصائل المعارضة المسلحة التي تسيطر حاليا على مدينة عفرين أقدمت على عمليات احتجاز تعسفي وتعذيب واختطاف للمدنيين. وقد قامت قوات سوريا الديمقراطية أيضاً بعمليات احتجاز تعسفي، بما في ذلك اعتقال رجال حاولوا الفرار من التجنيد القسري.

وتدعي الحكومة السورية بأن عدد الأشخاص الذين تحتجزهم الجماعات المسلحة يبلغ زهاء ١٦ ٠٠٠ شخص. ومع ذلك، لا تستطيع الأمم المتحدة التحقق من دقة هذه المعلومات من دون السماح لها بدخول جميع مراكز الاحتجاز في سوريا. ويجب أن نكفل تحقيق العدالة والمساءلة عن تلك الانتهاكات، بغض النظر عن مرتكبيها. كما يساور الأمم المتحدة القلق إزاء احتجاز آلاف الرعايا الأجانب حاليا في المخيم الهول – وهم العديد من النساء والأطفال من أفراد أسر أشخاص يزعم أنهم أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية. وندعو الدول الأعضاء إلى ضمان إعادة رعاياها إلى أوطانهم لأغراض المقاضاة وإعادة التأهيل أو إعادة الإدماج، حسب الاقتضاء، وفقا للقانون الدولي والمعايير الدولية.

وقد منح المبعوث الخاص بيدرسن الأولوية لحالة المحتجزين والمختطفين والمفقودين. وقد يفضي اتخاذ إجراءات مجدية بشأن هذا الملف إلى بناء الثقة والمضي قدما بالعملية السياسية. ولا يزال المبعوث الخاص يسعى إلى إحراز تقدم داخل الفريق العامل بشأن هذه المسألة، والذي تُعدّ الأمم المتحدة عضوا من أعضائه، إلى جانب جمهورية إيران الإسلامية، والاتحاد الروسي وجمهورية تركيا. وتحظى اللجنة الدولية للصليب الأحمر فيه بمركز المراقب. ومنذ إنشاء الفريق العامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عمل على تيسير أربع عمليات تبادل للأسرى، بما

فيها عملية تمت في الأسبوع الماضي. أما عمليات إطلاق سراح المحتجزين حتى الآن، وإن كانت موضع ترحيب، فهي غير كافية وضيقة النطاق ولا تتناسب إطلاقاً مع جسامة المشكلة. إذ أُطلق سراح ١٠٩ أشخاص حتى الآن فقط.

ونشدد على الحاجة إلى أن تتجاوز الأطراف عمليات التبادل القائمة على تبادل شخص بشخص. وينبغي لجميع الأطراف أن تشارك في عمليات الإفراج الأحادية الجانب بموجب الروح الحقيقية للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن يعقد الفريق العامل اجتماعاته بانتظام وبمزيد من التواتر. كما أحث الفريق العامل على اعتماد الإجراءات المتعلقة بالأشخاص المفقودين التي قدمتها الأمم المتحدة، وأكرر تأكيد دعوة الأمم المتحدة إلى استضافة اجتماع الفريق العامل المقبل في جنيف.

وقد دعا المجلس في قراراته ٢١٣٩ (٢٠١٤)، و ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، إلى إطلاق سراح المحتجزين تعسفا، ولا سيما النساء والأطفال. ولا بد من الاستجابة لهذه النداءات، ولا سيما من جانب الجهات التي لها تأثير في الأطراف السورية. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم كل الدعم اللازم. وعلى الأطراف أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بالإفراج على نحو أحادي الجانب على جميع المحتجزين تعسفاً أو المختطفين، ويكون الأمر أكثر إلحاحاً بالنسبة للنساء والأطفال والمرضى والمسنين. وعليها جمع وحماية جميع البيانات والوثائق ذات الصلة بالمحتجزين والمختطفين والمفقودين، وإنشاء آلية بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإدارة هذه المعلومات بالتنسيق مع مكتب المبعوث الخاص. وفضلاً عن ذلك، عليها توفير المعلومات للأسر، وتحديد هويات الموتى وتسليم رفاتهم إلى ذويهم، كلّما أمكنها ذلك. وأخيرا، عليها أن تقدم، من دون تأخير، وعبر القنوات المناسبة، قائمة بجميع الأماكن حيث يتم احتجاز الأشخاص وأن ترتب للسماح فوراً بدخول طرف ثالث محايد إلى هذه الأماكن.

إن الإخضاع للمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم في سوريا وصونه. وفي هذا الصدد، يجب أن تتعاون جميع أطراف النزاع تعاوناً تاماً مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ ولجنة التحقيق.

وأخيراً، أعيد تأكيد دعوة الأمين العام إلى إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكالو على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للدكتورة هالة.

**الدكتور هالة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على دعوتي وزميلتي السيدة أمينة الخولاني إلى أخذ الكلمة هنا اليوم.

اسمي هالة. أعمل كطبيبة وشاركت في تأسيس حركة ”عائلات من أجل الحرية“ التي تناضل من أجل الإفراج عن المحتجزين في سوريا وتحقيق العدالة لهم. وقد غادرت سوريا في نهاية عام ٢٠١١ بعد أن بات زوجي رهن الاحتجاز. وقد أطلق سراحه مذّاك، غير أن أخي وحماي، إلى جانب سبعة من أقاربي احتجزوا في عام ٢٠١٣ ولا زالوا في عداد المفقودين. كما قامت الحكومة السورية باحتجاز العديد من زملائي العاملين في المجال الطبي لأنهم أسعفوا المتظاهرين المصابين. وبعضهم تعرض للقتل من جراء التعذيب أثناء الاحتجاز. وأقف اليوم أمام مجلس الأمن إحياءً لذكراهم وذكرى مئات الآلاف من السوريين المفقودين والمغتالين.

على الرغم من أنه يشرفني أن أتكلم هنا، لا يسعني إلا أن أشعر بإحباط شديد من الأشخاص في هذه القاعة بسبب

تقاعسهم عن وضع حد لبؤس المعتقلين السوريين وعائلاتهم. نحن في السنة الثامنة من الصراع السوري وما زال هناك ١٠٠ ألف شخص على الأقل في عداد المفقودين، ويعاني منهم الكثيرون من الانتهاكات والحرمان والتعذيب. إن الأسر السورية، بما فيها أسرتي، بحاجة إلى معرفة ما حدث لأحبائهم، ويجب محاسبة المسؤولين عن معاناتنا.

لقد قام الزملاء في المنظمات السورية والدولية لحقوق الإنسان بالتوثيق الدقيق للآلام التي يضطر المعتقلون السوريون لتحملها. منذ عام ٢٠١١، قابلت شخصياً عشرات الناجين من الاعتقال والتعذيب ووثقت قصصهم، وذلك أثناء توفير الرعاية النفسية لهم. يواجه المعتقلون في سورية الإيذاء الجسدي والجنسي والتعذيب والمجاعة والظروف المعيشية البالغة الصعوبة. وغالبًا ما يكونون مكتظين في زنزانات صغيرة مظلمة ويُجبر بعضهم على العيش لعدة أشهر في غرف الحبس الانفرادي بحجم التابوت. وفي بعض الأحيان يُترك المحتجزون لعدة أيام في زنزانة بها جثث فيُصابون بمشاكل نفسية خطيرة، فضلاً عن مشاكل جسدية نتيجة لذلك. وقد تعرضت محتجزات إناث للعنف الجنسي والجنساني بمعدلات مرتفعة.

يحدثني زوجي في كثير من الأحيان عن تجربته الخاصة، والتي أسفرت عن صدمة شديدة له. لقد تعرض للضرب بشكل منتظم. وكانت زنزانته صغيرة جدًا لدرجة أنه لم تكن لديه مساحة للجلوس. كان الجو باردًا ورطبًا جدًا. ولم يُسمح له ولزملائه بالذهاب إلى الحمام إلا مرة واحدة يوميًا.

وبوصفنا أسرًا اختفى أحباؤها قسراً، فإننا نعيش في حالة من عدم اليقين المستمر، ولا نعرف مكان أقاربنا أو ما حدث لهم. تقوم الأمهات في بلدي برحلات خطيرة إلى المحاكم ومراكز الاحتجاز كل يوم. ويقفن لساعات في انتظار إجابة. غالبًا ما يعودون إلى ديارهن محطمات وصفر اليدين، لكنهن يقومن بهذه الرحلة مرة تلو الأخرى. إن العائلات تريد قبورا للحداد على أحبائهم – حتى هذا الحق البسيط هو شيء يجب أن نطالب به اليوم.

لقد عانينا كعائلات بما فيه الكفاية. وأنا هنا اليوم لأحث المجلس على التحرك. يجب على المجلس اتخاذ قرار للضغط على الحكومة السورية وجميع الأطراف المتحاربة لكي تصدر على الفور قائمة بأسماء جميع المعتقلين، إلى جانب مواقعهم وأوضاعهم الحالية، ووقف التعذيب وسوء المعاملة على الفور. وفي حالة وفاة المحتجز، فإن شهادة الوفاة لا تكفي؛ بل يجب تزويد العائلات بتقرير عن السبب الحقيقي للوفاة وموقع الدفن.

يجب السماح للمنظمات الإنسانية الدولية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية بالوصول غير المشروط إلى مرافق الاحتجاز. ويجب السماح للمنظمات الطبية بفحص الحالة الصحية للمحتجزين وتقديم الخدمات الطبية لمن يحتاجونها. يجب السماح للمحتجزين بالاتصال المنتظم بعائلاتهم. ويجب أن يطالب القرار بالإفراج الفوري والأحادي الطرف عن الذين تم اعتقالهم تعسفًا. يجب وضع جدول زمني لتحديد وإطلاق سراح جميع الأفراد المحتجزين باعتبار ذلك جزءاً من أية عملية سلام، وتحت مراقبة هيئة دولية مستقلة. نحن لا نقبل تبادل الأسرى الذي يتم ترتيبه بين أطراف عسكرية بديلاً لحل حقيقي لأزمة الاحتجاز في سورية. ويجب إلغاء المحاكم الاستثنائية، لا سيما المحاكم الميدانية ومحاكم الحرب ومكافحة الإرهاب، ويجب ضمان إجراء محاكمات عادلة تحت إشراف الأمم المتحدة.

لا يمكن بناء سورية جديدة مسالمة بينما لا يزال الناس يتعرضون للتعذيب والإعدام. لا يمكننا المضي قدمًا دون تلقينا إجابات بشأن أحبائنا. وإذا أخفق المجلس في تحقيق ما دعوت إليه هنا فسيكون قد خذل الشعب السوري مرة أخرى وسنحمله المسؤولية عن ذلك.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الدكتورة هالة على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة خولاني.

**السيدة خولاني**: أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتي للتحدث هنا اليوم. اسمي آمنة خولاني. سأخبركم اليوم عن قصتي التي تتشاركها مئات الآلاف من الأسر السورية التي ذاقت مرارة أن يُخطف أحباؤها منها ويُغيّبوا في زنزانة وحشية تحت الأرض.

منذ ثماني سنوات، اعتُقل أشقائي الثلاثة من قبل النظام السوري، جريمتهم الوحيدة كانت التظاهر السلمي للمطالبة بسورية حرة ديمقراطية –كما حلُم بها ملايين السوريين. سنوات من الأمل والألم مرت ونحن في انتظار أن يُطلق سراح إخوتي ويكونوا بيننا أحراراً سالمين من جديد. لكن هذا اليوم لم يأت. عندما قام العسكري المنشق سيزر بتسريب صور لمعتقلين معذبين ومقتولين، كانت صورة أخي محمد هي أول صورة رأيتها. كان جثة هامدة. محمد لم يكن أخي فحسب، بل كان أعز أصدقائي وأقرب إنسان إلى قلبي. كان لمحمد زوجة حامل عندما اعتُقل. لم يتسن لمحمد رؤية ابنه، ولن يتسنى لابنه رؤية والده أبدا.

في تموز/يوليه من العام الماضي، بدأ النظام السوري بإصدار شهادات وفاة للمعتقلين الذين فارقوا الحياة في سجونهم. وبعد أربع سنوات من معرفتنا بوفاة أخي محمد، علمنا حينها من خلال شهادات الوفاة بأن أخواي مجد وعبد الستار قد قُتلا أيضا في المعتقل. حقيقةً لا أملك الكلمات الكافية لوصف ما شعرت به حينها. كان الأمل قد سُرق مني مرة أخرى. ولم أستطع التوقف عن تخيل ما مروا به قبل مفارقتهم الحياة. لقد حُكم على كليهما بالموت في ذات اليوم وذات اللحظة، في الخامس عشر من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، كما تقول الوثيقة التي سلمنا إياها النظام.

أنا أيضا تعرضت للاعتقال من قبل المخابرات الجوية في سورية لمدة ستة أشهر، كما اعتُقل زوجي لمدة سنتين ونصف، لكننا كنا محظوظين بأننا نجونا، ولكن عديدين لم يحالفهم الحظ مثلنا.

اليوم، أنا واحدة من مؤسسي حركة ”عائلات من أجل الحرية“ – وهي حركة تم إطلاقها في عام ٢٠١٧ تقودها نساء من عائلات المعتقلين والمختفين قسريا. نحن نساء من خلفيات متنوعة، توحدنا مهمة واحدة – وهي المطالبة بوضع حد لجريمة الاعتقال التعسفي والتغييب القسري، والمطالبة بالعدالة والحرية للمختفين وعائلاتهم وضمان أن المسؤولين عن معاناتهم ستتم محاسبتهم.

وأنا أخاطب المجلس اليوم، هناك حوالي ١٠٠ ألف رجل وامرأة وطفل مفقودين أو أكثر، غالبيتهم معتقلون من قبل النظام السوري، كما أن هناك بعض مجموعات المعارضة المسلحة والمجموعات المتطرفة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، تقوم أيضا بارتكاب جريمة الاعتقال والتغييب القسري. وفي هذه اللحظات يكون هؤلاء المعتقلون مرضى أو مصابين أو على شفا الموت. العديد منهم يتعرض للتعذيب الوحشي بشكل يومي، قد يكون بعضهم محكوماً عليه بالإعدام. ومن المستبعد أن يكون أي منهم قد حصل على محاكمة عادلة. بإمكان هذا المجلس إنقاذ أرواحهم إن تحرك اليوم.

الآن، وأنا أتحدث هنا اليوم، تزيد حالات الاعتقال والموت تحت التعذيب في سورية. هي لم تنته أبدا. أنا لا أُخبر أعضاء المجلس بجديد. أعرف ذلك. فلا شك أنكم قد اطلعتم على صور سيزر وقرأتم التقارير التي أصدرتها منظمات سورية ودولية حول مأساة الاختفاء القسري وممارسات التعذيب الوحشية في سورية. ولكن، بالرغم من كل الجهود المبذولة، تستمر حالات الاعتقال والاختفاء القسري حتى يومنا هذا، بما في ذلك للأشخاص الذين حاولوا العودة إلى سورية.

لقد خذل مجلس الأمن المعتقلين السوريين وعائلاتهم بشكل كامل. تقع على عاتقكم مسؤولية حماية السوريين من نظام يقتل ويعذب ويعتقل مواطنيه بشكل تعسفي، في انتهاك واضح وممنهج للقانون الدولي، كما خلصت إليه لجنة التحقيق

الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة واللجان الأخرى ذات الصلة.

لقد سمح أعضاء هذا المجلس للفيتو والأعذار بالوقوف في وجه الحق والعدالة، ولكن مسؤولية إيجاد طريقة لوقف الإفلات من العقاب ووضع حد لهذا الوضع المرعب تقع على عاتقكم.

لذا فإننا، كعائلات سورية فقدت أحبتها، نطالب اليوم أعضاء هذا المجلس: فلتكن قضية الاعتقال والاختفاء القسري في سورية على قائمة أولوياتكم. تبنوا قرارا جديدا للضغط، ليس فقط على النظام السوري، بل وعلى المجموعات المسلحة التي ساهمت في الاختفاء القسري وارتكبت ذلك وعلى داعش أيضا وغيرها من الجماعات الإرهابية، للإعلان عن أسماء جميع المعتقلين وأماكن تواجدهم، والسماح للمنظمات الإنسانية بزيارة مراكز الاعتقال، وخاصة سجن صيدنايا العسكري. مارسوا الضغوط على التحالف الدولي ضد داعش، وعلى قوات سورية الديمقراطية لبذل الجهود للكشف عن مصير المختفين قسريا من قبل داعش، وإعطاء عائلاتهم الأجوبة التي يبحثون عنها. اسمحوا لنا، نحن من فقدنا أحبتنا إعداما وموتا تحت التعذيب، بمعرفة أماكن دفنهم كي نتمكن من أن نحزن على فقدانهم بشكل لائق.

إن الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري في سورية ليست بجرائم جديدة على بلدي، بل ارتكبت على مدى عقود، ولكنها تحولت اليوم إلى وباء، وخاصة في السنوات الثماني الأخيرة، ورعب أثَّر على حياة الملايين ودمرها إلى الأبد. الخطوة الأولى نحو السلام والعدالة المستدامين تبدأ بالحقيقة. إنها تبدأ بإنهاء الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، وإطلاق سراح آلاف المدنيين المحرومين من حريتهم.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة الخولاني على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد كوهين** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالطبيبة هالة والسيدة أمينة الخولاني. وأشكرهما على تشاطر قصتيما، ونثني على شجاعتهما الاستثنائية للتحدث عن التجاوزات التي تحملتاها هما وأسرتاهما وغيرهم من السوريين بتوجيه من بشار الأسد وقادته العسكريين والاستخباراتيين.

إن مسألة المحتجزين والمفقودين في سورية هي إحدى أكبر مآسي النزاع السوري. ففي عام ٢٠١١، عندما خرج المتظاهرون المسالمون في شوارع دمشق طلبا لإصلاحات سياسية متواضعة وتعزيز الحريات الاجتماعية، سعى السوريون أيضا إلى وضع حد للخوف من التعذيب والاعتقال التعسفي على يد أجهزة الاستخبارات السورية. ومن الصعب أن نجد أي سوري لم يتضرر من تلك الممارسة المنهجية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، قام أحد المنشقين العسكريين المعروف باسم القيصر بتهريب أكثر من ٥٣ ٠٠٠ صورة خارج سورية لأكثر من ٦ ٧٠٠ ضحية من ضحايا التعذيب الذين ماتوا خلال احتجاز النظام السوري لهم. وتم التحقق بشكل مستقل من هذه الصور، وهي دليل دامغ على التعذيب المنهجي الساري في سجون الأسد.

لقد سمعنا مرارا وتكرارا من مدنيين سوريين أن مصير المختفين على يد الأسد يتبادر إلى أذهانهم عند التفكير سواء في احتمال العودة إلى سورية لمن فروا، أو الرؤية المتمثلة في التوصل إلى حل سياسي. إن السوريين يستحقون معرفة حقيقة ما حدث لأفراد أسرهم، والاحتكام إلى العدالة بشأن ما تحملوه، والحصول على ضمانات بأنهم والأجيال القادمة من السوريين سيتمكنون من العيش دون الخوف من التعرض للاحتجاز التعسفي أو التعذيب أو الاختفاء على يد حكومة بلدهم. وهذا هو سبب دعوتنا إلى عقد هذه الجلسة اليوم.

وثمة ضرورة إنسانية وسياسية لتحسين الشفافية والوصول إلى سجون النظام، وتأمين الإفراج عن المدنيين السوريين الذين احتجزهم النظام تعسفا. فمسألة المحتجزين مسألة أساسية. ويدعو القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) إلى إطلاق سراح أي شخص محتجز تعسفا، ولا سيما النساء والأطفال. فلا يمكن التوصل إلى حل سياسي ولا تحقيق الاستقرار في سورية دون وقف هذه الممارسات المقيتة، وضمان محاسبة مسؤولي النظام المسؤولين عن هذه الممارسات على أعمالهم.

وبالإضافة إلى الشهادة المؤثرة التي أدلى بها المتكلمون والآلاف من السوريين الذين تكلموا بشجاعة علنا ضد النظام، فضلا عن الصور المذكورة، ثمة بيانات بحثية مستفيضة تبين حجم الجرائم المرتكبة ضد المدنيين الأبرياء في سجون النظام وخطورتها. وقد فشلت محاولات نظام الأسد لإسكات المعارضة ومحو جرائمه، وذلك بفضل الأعمال الجَسورة التي قام بها سوريون شجعان مثل قيصر والطبيبة هالة والسيدة أمينة الخولاني.

وتقدر مجموعات التوثيق السورية أنه منذ عام ٢٠١١ تم احتجاز حوالي ٢١٥ ٠٠٠ شخص، منهم ٣٥ ٠٠٠ من سجناء الرأي، الغالبية العظمى منهم يحتجزهم النظام، وقتل ١٤ ٠٠٠ شخص نتيجة للتعذيب، منهم ١٧٧ طفلا. وهناك ما يقرب من ١٢٨ ٠٠٠ شخص يحتجزهم النظام السوري حاليا، بمن فيهم أطباء وعاملون في مجال المساعدة الإنسانية ومدافعون عن حقوق الإنسان وصحفيون وغيرهم، ومن بينهم نساء وأطفال. وقد وثقت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية وغيرها من المنظمات ذات السمعة الطيبة هذه الأرقام على نطاق واسع.

وقد شهدنا تقارير عن مراكز احتجاز محددة، بما في ذلك فروع الاستخبارات العسكرية أرقام ٢١٥، و ٢٢٧، و ٢٣٥، و ٢٥١؛ وفرع التحقيقات التابع للاستخبارات الجوية في مطار المزة العسكري؛ وسجن صيدنايا، وأسماء بعض كبار المسؤولين في النظام الذين كانوا مسؤولين عن القتل والاغتصاب والتعذيب وغيرها من أوجه سوء المعاملة في هذه المراكز. ولا يمكننا التوصل إلى الحل السياسي المذكور في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) إلى أن تنتهي تلك الممارسات.

ولذلك فإن الولايات المتحدة تدعو اليوم إلى الإفراج الفوري الأحادي الجانب عن المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن، المحتجزين في سجون نظام الأسد، في محاولة لتمهيد الطريق من أجل تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وهذا تدبير من تدابير بناء الثقة التي يمكن تحقيقها ومن شأنه أن يساعد على تعزيز الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لاستئناف العملية السياسية، فضلا عن إيجاد الزخم اللازم كي يعمل نظام الأسد والمعارضة السورية معا.

وفي إطار تلك الجهود، فإننا نحث نظام الأسد أيضا على منح الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات الدولية المحايدة والمستقلة الوصول الفوري إلى مراكز الاحتجاز السورية، لا سيما تلك التي توالت عنها تقارير موثقة تُنبئ بأعمال التعذيب وسوء المعاملة، بما في ذلك التقارير التي قدمتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. فوصول الأمم المتحدة إلى تلك المرافق ضروري لكفالة أن تتمشى الظروف السائدة في مرافق الاحتجاز التابعة للنظام مع المعايير القانونية الدولية المناسبة.

ولا نطلب من نظام الأسد سوى التقيد بقوانينه، والوفاء بالتزاماته بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني للإسراع بالإفراج عن الأشخاص المحتجزين بصورة تعسفية أو غير قانونية، بمن في ذلك الأشخاص المحتجزون بسبب معتقداتهم السياسية. فالدستور السوري يحظر الاحتجاز التعسفي، ويحظر استخدام التعذيب والإذلال، ويلزم الدولة بإبلاغ المحتجزين بأسباب توقيفهم، وضمان احتكام المسجونين إلى القضاء والحصول على محاكمة عادلة وفق الأصول القانونية.

وتقدر الولايات المتحدة اهتمام المبعوث الخاص بيدرسن المستمر بتحفيز إحراز تقدم بشأن ملف المحتجزين. ولم تسفر المسارات الموازية عن نتائج ملموسة حتى الآن، وقد حان الوقت لتوحيد جميع الإجراءات المتعلقة بملف المحتجزين والمفقودين تحت مظلة مكتب المبعوث الخاص في جنيف، وإدراج معلومات مستكملة بانتظام عن التقدم المحرز في هذا الجانب من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) في اجتماعات المجلس الشهرية بشأن سورية.

ومن دواعي الأسف أن الجهود المبذولة للتفاوض على إطلاق سراح المحتجزين تحت رعاية الدول الضامنة لمسار أستانا ركزت على عمليات تبادل السجناء واحد مقابل الآخر بين النظام وقوات المعارضة المسلحة السورية، متجاهلة إلى حد كبير محنة آلاف من المدنيين السوريين الذين يمثلون الغالبية العظمى من الأفراد الذين يحتجزهم النظام. وحتى تلك الجهود قد جرى تقويضها، عندما احتجز النظام مئات من المقاتلين السابقين في العام الماضي، وقعوا ما يسمى باتفاقات المصالحة بوساطة الاتحاد الروسي. ونطلب من شركائنا الروس، بالنيابة عن الدول الضامنة لمسار أستانا، توطيد الجهود التي يبذلها فريقها العامل، تحت قيادة المبعوث الخاص للأمم المتحدة بيدرسن، وتجديد التزاماتهم بالتفاوض بشأن الإفراج عن الضحايا، والضغط من أجل إنهاء ممارسات الاحتجاز التي يقوم بها النظام، وتقديم دعم قوي لآليات تقصي الحقائق والمساءلة.

والتقدم المحرز بشأن المعتقلين السوريين أمر أساسي لنجاح أي حل سياسي، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وإظهارا لحسن النية من أجل تنشيط العملية السياسية، فإننا نحث نظام الأسد ومؤيديه بشدة على اتخاذ الخطوات الملموسة التي أوجزتها لمعالجة هذه المسألة. وتقف الولايات المتحدة مع أمينة الخولاني والطبيبة هالة ومئات الآلاف من السوريين المتضررين من ممارسة نظام الأسد المتمثلة في الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء والقتل، في سعيهم لتحقيق العدالة، ولن تدخر جهدا لوقف التعذيب الذي يمارسه النظام. إن الشعب السوري يستحق أن تنتهي معاناته، وأن يمهد له السبيل من أجل تحقيق العدالة، وأن تتاح له الفرصة للعيش في سلام.

**السيدة غيغن** (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): يعود تاريخ استخدام النظام السوري للتعذيب والاعتقال والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري إلى فترة طويلة قبل انتفاضة عام ٢٠١١. وما برحت تلك الانتهاكات سمة مميزة للنظام دائما، وبلغت نطاقا غير مسبوق خلال ثماني سنوات من النزاع، في محاولة للقضاء على جميع أشكال المعارضة، من حيث استخدام قوات الأمن لها على نطاق واسع النطاق وبشكل منهجي. وتوضح ذلك بجلاء الشهادات التي سمعناها اليوم. فالضحايا من المعارضين السياسيين، والنشطاء السلميين، والمثقفين، والفنانين، والسوريين العاديين - هم ضحايا لأساليب وحشية. وترتبط تسوية مسألة المحتجزين والمفقودين ارتباطا وثيقا بالبحث عن حل سياسي للأزمة السورية، التي هي في جوهرها، أزمة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. لذا، من المهم أن يبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره. وفي ذلك الصدد، أود تسليط الضوء على ثلاث مسائل أساسية.

المسألة الأولى هي الحقيقة. فيجب إلقاء الضوء على جميع المعلومات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع الجهات الفاعلة في الجمهورية العربية السورية. وفي هذا الصدد، تشيد فرنسا بالمساهمة القيمة للجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، التي تعكس تقاريرها المحايدة والمستقلة واقع المأساة السورية. ونرحب على وجه الخصوص، بالتقرير المتعلق بالاحتجاز الذي نشر وقُدم إلى مجلس الأمن خلال اجتماع بصيغة آريا في تشرين الثاني/نوفمبر. ويجب أن يواصل المجلس الاستماع إلى إحاطات إعلامية منتظمة بشأن هذه المسألة. وقد كان هذا هو جوهر البيان المشترك الصادر عن فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة

في مناسبة عقدت خلال الأسبوع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر، بحضور الأسر السورية من أجل الحرية وغيرها من المنظمات غير الحكومية.

والمسألة الثانية هي العدالة. فيجب ألا تظل الجرائم التي ارتكبها النظام دون عقاب. ولن تختفي الأدلة على تلك الجرائم. وستتولى هذا الأمر الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا. ومن الضروري أن تتعاون جميع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية مع الآلية. ومن المزمع تقديم الأدلة أمام المحاكم الوطنية أو الدولية المناسبة لضمان تحقيق العدالة للضحايا، بمن فيهم ضحايا الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب. وبفضل ملف قيصر الذي قُدم إلى المحاكم الفرنسية ويتضمن صور الآلاف من أبدان الجوعى والمعذبين المحتجزين، أصدر قاضي التحقيق الفرنسي المختص أوامر اعتقال دولية بحق ثلاثة مسؤولين كبار في الجهاز القمعي السوري. وقد اتُهموا بممارسة التعذيب والإخفاء القسري وارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

وفي حين أن ذلك يمثل خطوة أولى أساسية في مكافحة الإفلات من العقاب، أود أيضا أن أشير إلى أهمية التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري من أجل مكافحة الإفلات من العقاب على هذه الجريمة. وأود أيضا أن أؤكد من جديد أن شهادات الوفاة الصادرة عن نظام دمشق لا تعفيه من التزامه بضمان العدالة. وليست هي بالرد الكريم الذي تتوقعه أسر الضحايا وأحباؤهم للتعبير عن حزنهم بما يليق. إن لهم الحق في أن يعرفوا الحقيقة.

والمسألة الثالثة هي سلامة السكان. فلا يمكن تطبيع الحالة في الجمهورية العربية السورية دون خلق بيئة آمنة على أرض الواقع للمدنيين – فهذا شرط مسبق لأي تسوية سياسية ذات مصداقية في سوريا، وهذا ما يتوقعه السوريون، بمن فيهم اللاجئون والمشردون. ونلاحظ أن لجوء النظام بشكل منهجي إلى هذه الممارسات، هو المسؤول عن مغادرة آلاف السكان من سوريا، وهو الأمر الذي لا يزال يمنعهم من العودة. فتهيئة بيئة آمنة ومحايدة يعني، أولا وقبل كل شيء، تغيير مسلك النظام. وسيتطلب ذلك وضع حد فوري لهذه الممارسات وتمكين الأطراف المحايدة من الوصول دون عوائق، إلى جميع مراكز الاحتجاز. وقد دعت قرارات مجلس الأمن صراحة إلى ذلك منذ عام ٢٠١١.

وبالنظر إلى حجم عمليات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، من الواضح أن إحراز أي تقدم بشأن هذه المسألة سيتطلب الإفراج غير المشروط عن جميع الأشخاص المحتجزين لأسباب سياسية. وتدعو فرنسا حلفاء النظام السوري إلى ممارسة الضغط عليه للقيام بذلك. وهذا تدبير بسيط من تدابير بناء الثقة أشار إليه المبعوث الخاص عن حق. وفي سياق الوساطة يجب تناول هذه المسألة من خلال المناقشات التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف، مع النظر إلى المشكلة برمتها وليس لفئات معينة من المحتجزين فحسب، أو بشأن تبادل عدد محدود من السجناء.

وتكمن في صميم المأساة السورية قسوة لا يمكن وصفها. فليس منح الحرية لآلاف السجناء المحتجزين بصورة تعسفية وإعادة الظروف اللازمة للحياة الآمنة والكريمة للجميع في سوريا مجرد واجب أخلاقي فحسب، بل هو ضرورة سياسية. وكما نعلم جميعا، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم وشامل في الجمهورية العربية السورية ما لم تُطبق العدالة ويتم التوصل إلى حل سياسي يتسم بالمصداقية، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

**السيد شولتز** (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية، وكذلك السيدة أمينة خولاني، والدكتورة هالة اللتين أشركتانا في سماع روايتيهما المؤثرتين. إن ما أصابهما وأصاب

أسرهما من خسائر وضربات مصير مؤلمة هو ما جرى للآلاف من الأسر السورية الأخرى التي فقدت أحباءها في السجون السورية، أو الذين ما زال مصيرهم أو أماكن وجودهم أمرا مجهولا.

ونرحب بما حققه المبعوث الخاص بيدرسن من إجراءات ملموسة بشأن مسألة المحتجزين والمختطفين والمفقودين كإحدى أولوياته الخمس. ونؤيد جهوده ومشاركته للأطراف السورية وجميع الدول المعنية الأخرى. ويحدونا الأمل في أن تسفر الجهود التي يبذلها عن تقدم مجد وملموس بشأن هذه المسألة قريبا. ونتفق مع تقييمه بأن من الجلي جدا أن التقدم المحرز بشأن هذه المسألة سيكون تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة. القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). فهو يدعو الأطراف إلى الإفراج فورا عن الأشخاص المحتجزين تعسفيا ولا سيما النساء والأطفال.

بيد أن جلسة اليوم بشأن المحتجزين والمفقودين في سوريا تذكرنا بأنه بعد مرور ثماني سنوات على بدء الصراع، وبعد مرور خمس سنوات على نشر صور قيصر، ما زالت الحالة في السجون السورية لا تطاق. فعلى سبيل المثال، وفقا لما أوردته الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ما زال هناك ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٤٠ شخص محتجزين أو اختفوا على يد الأطراف الرئيسية في النزاع في سوريا. ومن المهم ملاحظة أن التقارير تفيد بأن قوات النظام السوري مسؤولة عن نحو ٩٠ في المائة من تلك الحالات. ويُزعم أن أكثر من ٠٠٠ ١٤ شخص لقوا حتفهم نتيجة للتعذيب. وهذه الممارسة البشعة ما زالت مستمرة. ووفقا لتقديرات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ألقي القبض تعسفيا على حوالي ٧٠٠ ١ شخص وتوفي أكثر من ١٤٠ بسبب التعذيب في سجون النظام السوري، هذا العام وحده. ووصفت اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق المعنية الجمهورية العربية السورية هذا النمط المنهجي من الاعتقالات الجماعية والاختفاء القسري على يد النظام السوري بأنه هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين.

ويواصل النظام السوري بصورة تعسفية احتجاز الآلاف من السوريين الأبرياء لمجرد أنهم تجرؤا على استخدام حقهم في حرية التعبير. وقام بتعذيب الآلاف من السوريين الأبرياء حتى الموت لمجرد أنهم تجرؤا على المطالبة بالإصلاحات السياسية والحرية في سوريا. إننا نتكلم عن الناس العاديين والمواطنين المشاركين؛ وتسميتهم بالإرهابيين بغية إيجاد ذريعة لاعتقالهم وتعذيبهم أمر مشين وخبيث للغاية.

إن الجرائم المرتكبة ضد المحتجزين في سجون النظام السوري موثقة على نطاق واسع. وقد وصفت لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن حق، هذه الجرائم، بأنها جرائم حرب. ويجب أن تتوقف على الفور الاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والعنف الجنسي، وحالات الاختفاء القسري، والإعدام في السجون السورية. وبينما نرحب بتبادل السجناء الأربعة الذي يسره فريق أستانا العامل المعني بالاحتجاز والاختطاف في النزاع السوري، فبالنظر إلى التقديرات المرتفعة للمحتجزين والمفقودين السوريين، من الجلي أن ذلك التبادل المنخفض المستوى غير كاف. وبالنظر إلى أن الغالبية العظمى يحتجزها النظام السوري، فإن إصرار ذلك النظام على المبادلة بالمثل أمر غير مقبول.

يجب على النظام السوري أن يطلق فورا سراح جميع السجناء السياسيين والأشخاص المحتجزين بصورة تعسفية. ويجب أن يوافق على جدول زمني لتحديد هوية جميع المحتجزين والإفراج عنهم. ومن الأهمية بمكان أن ينشر النظام السوري قائمة شاملة بأسماء جميع المحتجزين وإطلاع أسر عشرات الآلاف من الأشخاص المفقودين على مصير أحبائهم.

وكما سمعنا هذا الصباح خلال الإحاطة الإعلامية، أصدر النظام في نفس الوقت آلافا من إخطارات وفاة المحتجزين والمفقودين – معللا سبب الوفاة بأنه سكتة قلبية أو سكتة دماغية. وفي كثير من الأحيان، تتشاطر مجموعات الأشخاص المحتجزين في المرفق نفسه تواريخ الوفاة مما يبدو معه أن الإعدام

بإجراءات موجزة، هو الأرجح. ولا بد من إجراء مزيد من التحقيق في ذلك.

وينبغي للنظام السوري أيضا تزويد الأسر بإخطارات بمواقع دفن جميع المعتقلين والمختطفين والمفقودين المتوفّين. إن حرمان الأسر حتى من الحزن على أحبائهم ومعرفة مصيرهم لا يؤدي إلا إلى زيادة الجرائم البشعة التي يرتكبها النظام في سجونه.

ويجب التحقيق في الجرائم والفظائع التي ارتكبتها جميع الأطراف خلال النزاع السوري، بما في ذلك القصص المروعة عن القتل والتعذيب والعنف الجنسي في السجون السورية، ولا بد من تقديم الجناة إلى العدالة.

ولن يكون السلام الدائم والمصالحة الوطنية في سورية ممكنين بدون المساءلة. وغدت الآلية الدولية المحايدة المستقلة مستودعا مركزيا للمعلومات والأدلة على الجرائم المرتكبة في سورية. ولذلك، فهي تؤدي دورا حاسما في المحاكمة على الجرائم التي ارتكبت خلال النزاع السوري. وسنواصل دعم أعمال الآلية الدولية المحايدة والمستقلة ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، لكفالة المساءلة من أجل تحقيق العدالة للضحايا وتحقيق المصالحة الوطنية والسلام المستدام في نهاية المطاف.

**السيد العتيبي** (الكويت): أود في البداية، طبعا، أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتها القيمة. وأشكر كذلك الدكتورة هالة الغاوي، والسيدة أمينة خولاني، على إحاطتيهما ومشاركتهما معنا في هذه الجلسة. وأشكرهما على إحاطتيهما المؤثرتين اللتين قرّبتانا أكثر إلى حجم المأساة والمعاناة التي تعيشها وتعاني منها آلاف العائلات السورية نتيجة عدم معرفة مصير أحبائهم من المعتقلين والمختطفين والمفقودين.

بعد مرور ٩ أعوام على اندلاع الأزمة في سورية، تبلورت تساؤلات عديدة ومستحقة حول مصير المعتقلين والمفقودين، حيث يوجد، وفقا لتقارير لجان تحقيق دولية مستقلة، الآلاف من المعتقلين والمفقودين في سورية الذين لا يعلم ذويهم عن مصيرهم. وانطلاقا من إدراكنا التام لتداعيات تلك المسألة الإنسانية على المدى الطويل، شاركت دولة الكويت في الدعوة لعقد هذه الجلسة اليوم.

ولنتذكر أن هذه القضية هي إنسانية بالدرجة الأولى، وأن موضوع الإفراج عن المعتقلين وارد في عدد من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأزمة السورية، لا سيما القرارات ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ٢٤٠١ (٢٠١٨) و ٢٤٤٩ (٢٠١٨) على سبيل المثال لا الحصر. وإن إحراز تقدم في هذا الشأن، من الممكن أن يساهم في دعم المسار السياسي، ويشكل أحد تدابير بناء الثقة بين الأطراف المعنية. وهنا نجدد دعمنا لجهود المبعوث الخاص السيد غير بيدرسن في هذا الملف. كما نأخذ علما بالجهود القائمة في هذه المسألة عبر الفريق العامل المعني بمسار أستانا. ونرحب بأي اتفاق يتم التوصل إليه في إطار هذه الآلية لتبادل الأسرى والمحتجزين، وندعو إلى مضاعفة الجهود لتسهيل وتسريع إطلاق أعداد أكبر من الأسرى والمفقودين.

ونحتفل هذا العام بمرور سبعين عاما على ذكرى اعتماد معاهدات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليها الإضافيين، وعشرين عاما على اعتماد أول قرار يصدر عن مجلس الأمن حول حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وعلينا أن ننسجم، روحا وتطبيقا، مع ما ورد في هذه النصوص والصكوك والقرارات من أسس ومعايير وُضِعت للتعامل مع قضايا المعتقلين والمفقودين وأسرى الحرب. لذا يجب أن تكون مطالبنا كمجلس، موحدة ومنسجمة معها، وأن نتعاطى مع مسألة نقاشنا في سياقها الإنساني، والأهمية التي تستحقها. ونؤكد على عدد من المطالب الرئيسية في هذا الصدد.

أولا، دعوة السلطات السورية، وكافة أطراف النزاع الأخرى، إلى الوقف الفوري لكافة الممارسات اللاإنسانية

الحاصلة في السجون والمعتقلات، والتي تعد انتهاكا للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني. كما أكدت ذلك تقارير عديدة للجان ومنظمات دولية مستقلة.

ثانيا، إطلاق سراح النساء والأطفال والمرضى وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

ثالثا، السماح لأفراد الأسر بمعرفة مصير أقربائهم المعتقلين وأماكن وجودهم، والتواصل معهم وزيارتهم، والتعاون الكامل مع جميع المنظمات واللجان الدولية المعنية بمسائل المفقودين والأسرى، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر.

رابعا، ضمان حصول المعتقلين على الرعاية الصحية والغذاء والماء، وكافة الاحتياجات الأساسية الأخرى.

خامسا، مطالبة أطراف النزاع في سورية باتخاذ جميع التدابير المناسبة للبحث عن الأشخاص المبلغ عن فقدانهم دون تمييز، وإنشاء قنوات مناسبة تتيح الاستجابة والتواصل مع الأسر في عملية البحث.

سادسا، دعوة جميع أطراف النزاع، وعلى وجه الخصوص السلطات السورية، للكشف عن أعداد القتلى وتحديد هويتهم، وتسجيل جميع المعلومات المتاحة وتحديد أماكن مواقع الدفن، واحترام رفات الموتى وإعادتها، كلما أمكن ذلك، إلى أقاربهم بما يتسق مع التزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ونجدد التأكيد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الجرائم الشنيعة التي تتنافى مع القوانين الدولية والتي وقعت بحق المعتقلين والمحتجزين تعسفيا. ونجدد تأكيدنا على أهمية ضمان عدم الإفلات من العقاب لمرتكبي أشد الجرائم التي وقعت خلال الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١. ونكرر بأنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام وشامل في سورية من دون تحقيق العدالة.

وندرك جيدا حجم المآسي الإنسانية والاجتماعية المتعلقة بملف الأسرى والمعتقلين والمفقودين من خلال تجربتنا الوطنية المريرة لعام ١٩٩٠، ونعلم أن مثل هذا الملف لن يحل في وقت قصير، فعلى سبيل المثال تجرى حاليا جهود كويتية – عراقية مشتركة للكشف عن رفات أسرانا ومفقودينا من مواطنينا ورعايا دول أخرى – أي بعد ما يقارب ٣ عقود من فقدانهم. إن موضوع المعتقلين والمفقودين في النزاعات المسلحة يحتاج إلى تعاون وثيق بين كافة الأطراف المعنية، والتنسيق مع الآليات الدولية المعنية، وأخص هنا بالذكر اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي لديها باع طويل في هذا المجال.

ونذكّر هنا بأن مجلس الأمن اعتمد القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩) بالإجماع حول المفقودين في النزاعات المسلحة، وهي القضية التي تُعدُّ بالفعل كارثة خفية في كافة النزاعات، ويتعين ترجمة هذا القرار على أرض الواقع والعمل على تنفيذ بنوده في مناطق النزاع، بما فيها النزاع في سورية.

ختاما، ندعو الأطراف السورية إلى العمل والتعاون مع المبعوث الخاص السيد غير بيدرسن وفريقه لتحقيق تقدُّم حيال مسألة الإفراج عن المعتقلين ومعرفة مصير المفقودين في سورية، وهو ما سيشكّل أحد تدابير بناء الثقة بين الأطراف، وذلك في إطار جهود المبعوث الخاص لإعادة استئناف العملية السياسية السورية، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

**السيدة بيرس** (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ومقدمي الإحاطتين، ممثلي المجتمع المدني.

ونشارك المتكلمين الآخرين الترحيب بأنّ هذا الموضوع الذي طال انتظاره تجري مناقشته الآن في مجلس الأمن. وتجدر الإشارة إلى أن الاحتجاز التعسفي للمدنيين من جانب النظام السوري هو أحد العوامل التي حفزت الاحتجاجات في عام ٢٠١١. وكما ذكر آخرون، لا تزال تلك الممارسات القمعية مستمرة بعد مرور أكثر من ثماني سنوات. واحتُجِز عشرات

الآلاف من السوريين وعذبوا وتعرضوا للعنف الجنسي والقتل في مراكز الاحتجاز على يد النظام منذ بدء النزاع، دون أن يعني ذلك التقليل من شأن ما فعله تنظيم الدولة الإسلامية. ونتفق على أن هناك حاجة جلية إلى تقديم مرتكبي الجرائم المروعة باسم تنظيم الدولة الإسلامية أيضا إلى العدالة. بيد أن مناقشة اليوم هي عن اضطهاد حكومة لشعبها.

وفي هذا العام، وبعد انتظار دام سنوات، أُبلِغت آلاف الأسر بوفاة أحبائها في مراكز الاحتجاز بدون أي تفسير أو مساءلة. ولا يزال كثيرون آخرون ينتظرون معرفة ما إذا كان أقاربهم على قيد الحياة أو متوفين، وهذا أمر قاسٍ بشكل لا يُصدق. وأشار متكلمون آخرون إلى القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩). وتماشيا مع ذلك القرار، يجب إبلاغ الأسر بما حدث لأحبائهم.

ولذلك أود أن أكرر النداء الذي وجّهه ممثل الولايات المتحدة اليوم، داعيا إلى إطلاق سراح جميع المحتجزين تعسفا. إنها خطوة بالغة الأهمية. ولا بد من تنفيذها في القريب العاجل. فهي من بين العناصر الهامة في أي عملية من العمليات السياسية.

وأود أن أعود إلى الدعوة التي وجهها مقدمو الإحاطات الإعلامية من المجتمع المدني إلى السلطات السورية للمطالبة باتخاذ خطوة على الفور مفادها السماح للأمم المتحدة ولجنة التحقيق بالدخول إلى مرافق الاحتجاز والموافقة على تقديم قائمة بأسماء جميع المحتجزين وأماكن احتجازهم. وتلك خطوات من السهل تحقيقها. وأتطلع إلى أن يضطلع ممثل سوريا بإحالة تلك المطالب إلى حكومة بلده، وأرى، السيدة الرئيسة، بالنيابة عن مجلس الأمن، أن يحصل على موافقة من حكومة بلده في غضون هذا الأسبوع على أن تلك القوائم ستُقدم. وأود أن أدرج في تلك القائمة إمكانية الوصول إلى المقابر.

فالمملكة المتحدة هي القائمة على صياغة قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن سوريا. وسنواصل في مجلس حقوق الإنسان في جنيف الدعوة إلى إطلاق سراح المحتجزين وإلى السماح بدخول المراقبين المستقلين إلى مرافق الاحتجاز. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشيد بعمل لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وبالصحفيين الشجعان الذين يواصلون توثيق الانتهاكات والاعتداءات.

وقد ذكر عدد من الأشخاص الأهمية التي يوليها المبعوث الخاص لهذه المسألة، ونؤيد نحن أيضا جميع الجهود التي يبذلها. ونرحب باستمرار تيسير تبادل الأسرى الذي تسهر عليه تركيا وروسيا بين النظام وجماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك الأسرى المفرج عنهم قبيل اجتماع أستانا في ١ آب/أغسطس. ومع ذلك، لا يتساوى ذلك مطلقاً مع الإفراج جملة واحدة عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً والذي طالب به المجلس في قرارات شتى.

وأودّ، إذا جاز لي ذلك، أن أثير نقطة أعم. ليس تحقيق العدالة لأسر أولئك المحتجزين الأمر الصائب أو الواجب الأخلاقي الذي يتعين علينا فعله فحسب، بل هو أيضا ضرورةٌ إذا ما أردنا معالجة دوافع النزاع في سوريا وأسبابه الجذرية. فلا بد لحل سياسي وموضوعي وحقيقي وذي مصداقية أن يعالج مسألة المحتجزين السياسيين. وينبغي أن يكون بوسع جميع المواطنين السوريين العيش في مأمن من الخوف من الاعتقال التعسفي، والتعذيب والإعدام. وكما قلنا مراراً في مجلس الأمن، إن لم تتمكن سوريا من حل المسائل التي أفضت إلى النزاع الأصلي في عام ٢٠١١، فلا أمل في إعادة تأهيل وتعمير البلد ولا أمل في إعادة إدماجها داخل مجتمع الأمم.

**السيد إيبو** (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار بعقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن مسألة الأشخاص ضحايا الاختفاء القسري أو المحتجزين في ظروف لا تتفق مع المعايير الدولية في هذا الصدد، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية. ونهنئ السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والدكتورة هالة والسيدة أمينة

الخولاني، عضوان من المجتمع المدني، على إحاطاتهن الإعلامية الوافية.

ويرى بلدي أن هذه المسألة بالغة الأهمية بالنظر إلى أن تقديم استجابات مناسبة لمحنة الأشخاص المحتجزين أو المفقودين يشكل جزءا لا يتجزأ من حل الأزمات وعمليات بناء السلام. وفي غياب الاستجابات المناسبة، وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تسهم حالة المحتجزين أو المفقودين في تأجيج الكراهية، وتشكل بالتالي عقبة تحول دون القيام بأي عملية من عمليات بناء السلام بعد انتهاء الأزمة. وبذلك، فهي تحمل في طياتها بذور تجدد النزاع. وبناء على ذلك، يبدو من الضروري مراعاة هذا البعد الهام في الجهود السلمية الجارية لحل الأزمة في سوريا.

وحتى وإن لم توجد إحصاءات موثوقة، وفقا للسيدة رينا غيلاني، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تلقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر حوالي ١٠ ٠٠٠ طلب معلومات عن أشخاص مفقودين. وتطالب هذه الأرقام المجلس بالنظر في خطورة المشكلة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم استجابات مناسبة لهذه المسألة، التي تأتي بالإضافة إلى الحالة الإنسانية المثيرة للقلق بالفعل. وفي هذا الصدد، يحث وفد بلدي المجلس على زيادة مساهمته في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩)، بشأن الأشخاص المفقودين في النزاع المسلح. ويمثل القرار خطوة هامة خطوناها على صعيد الإطار المعياري والتدابير الملموسة، مع مراعاة مسألة الأشخاص المحتجزين أو المفقودين أثناء النزاع. فالهدف من خطوات القرار هو أن

”تسهم في عملية بناء الثقة بين أطراف النزاعات المسلحة، وفي تسريع مفاوضات السلام والتسوية، وعمليات العدالة الانتقالية، والمصالحة، وبناء السلام والحفاظ عليه“ (القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩)، الفقرة ١٦).

كما يرى بلدي أن القانون الدولي المتعلق بمصير الأشخاص المحتجزين والمفقودين أثناء النزاعات ينبغي أن يسري على جميع الأطراف المتحاربة في سوريا. ولذلك، يتعين على الحكومة السورية والجماعات المتمردة اتخاذ جميع التدابير الضرورية لكفالة حماية المدنيين، ولكن يتعين عليها أيضا أن تضمن أن الأشخاص المحتجزين يعاملون معاملة كريمة في إطار الامتثال الصارم للمعايير الدولية في هذا الصدد. وبالمثل، من مسؤوليتها الإسهام في التحقيقات من أجل تحديد هوية وأماكن الأشخاص المفقودين إسهاماً كاملاً. وبناء على ذلك، يرى وفد بلدي أن تسجيل المحتجزين وتوفير التدريب الملائم للقوات المسلحة، وإنتاج الوسائل الكافية لتحديد الهوية وتوزيعها، بما في ذلك لأفراد القوات المسلحة وإنشاء خدمات معنية بتسجيل القبور وإعداد سجلات للوفيات من شأنها أن تسهم في تحسين إدارة حالة المحتجزين أو المفقودين.

ويرحب بلدي بتبادل الإفراج عن المحتجزين في سوريا في ١٩ تموز/يوليه، في إطار المشروع الرابع للفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتسليم الجثث، وتحديد هوية الأشخاص المفقودين، على النحو المنصوص عليه في عملية أستانا. وتضاف هذه العملية، التي تهدف إلى تعزيز الثقة بين الأطراف المتنازعة، إلى عمليات تبادل المحتجزين الأولى التي تمت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ و١٢ شباط/فبراير و٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩. ولذلك، فإن وفد بلدي يشجع الأطراف المعنية على مواصلة هذه المبادرات، التي ستمكن الأسرة تحديداً من أن تبكي مَنْ فقدت وأن تُتمّ حدادها وتسهمُ في عودة السلام والاستقرار إلى سوريا.

وختاماً، تحث كوت ديفوار الأطراف المتحاربة في سوريا على احترام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما من ناحية مصير الأشخاص المحتجزين والمفقودين. كما ندعوها إلى وقف الأعمال القتالية وإعطاء الأولوية إلى التوصل إلى حل سياسي، وفقا للأحكام ذات الصلة من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

**السيدة سيدانو** (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلمت بالإسبانية*): أودّ أن أكرر تأكيد التزام الجمهورية الدومينيكية بعملية سياسية شاملة، وجامعة وذات مصداقية في الجمهورية العربية السورية من شأنها أن تفتح الأبواب نهائياً للسلام المستدام في ذلك البلد.

ونحن ممتنون للإحاطات الإعلامية المقدمة اليوم، بما فيها إحاطة السيدة ديكارلو، التي تؤكد لنا أنه عندما ننظر في مستقبل الجمهورية العربية السورية لا بد من معالجة مسألة الأشخاص المحتجزين والمختطفين والمفقودين الناجمة عن النزاع في البلد. ونرى أنه من الضروري، بالإضافة إلى البعد الإنساني القائم، بناءُ ثقة السكان في العملية السياسية، من قبيل لمّ شمل الأسر بعد أن ضرب النزاع المجتمع في أعماقه. وأطراف النزاع ملزمة، في المقام الأول، بضمان السلامة البدنية والكرامة النفسية للأشخاص المحتجزين، وفقا للقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على بعض النقاط.

أولاً، من الأهمية بمكان وضع حدّ فوراً لجميع حالات الاحتجاز التعسفي في الجمهورية العربية السورية. ومن الأساسي أيضا ومن واجب الأطراف منع حالات الاختفاء الناجمة عن الأعمال القتالية أو عقب أي عملية اعتقال. ويجب أن يتم الإفراج من جانب واحد عن المحتجزين، ولا سيما النساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة، على الفور، وأن يستعيدوا كل ما يحتاجون إليه من جميع أشكال الحماية وسبل الحصول على التعليم الأساسي والانتفاع بالخدمات الصحية.

بوصف الحكومة السورية مسؤولة بشكل أساسي عن حماية السكان المدنيين، يجب عليها أولاً وقبل كل شيء أن تضع تدابير وقائية تمكنها من تحديد مصير الأشخاص فور اختفائهم ومن ثم تقليل حالة عدم اليقين والبؤس للأسر التي يتركونها وراءهم، لا سيما النساء والأطفال والمسنين.

ثانياً، يجب عليها أن تيسر التحديد النزيه والمستقل للأسباب والظروف التي لقي فيها آلاف السوريين حتفهم بعد احتجازهم أو اختطافهم، بما في ذلك إتاحة نتائج هذه التحقيقات لعائلاتهم، وكذلك المعاملة الكريمة لرفاتهم. نحن نعتقد أنه يمكن لكل من الأسر ومنظمات المجتمع المدني، بل ويجب لها، أن تؤدي دوراً هاماً في مثل هذه الأمور لحماية مصداقية العملية، والتي بلا شك ستستغرق سنوات.

تشاطر جمهورية الدومينيكان عائلات المختفين طموحها المشروع في معرفة الحقيقة المتعلقة بأماكن وجود أقاربها، والذي نعتقد أنه حق لها. إن الدعم النفسي والقانوني والاقتصادي والوقائي لتلك العائلات أمر حاسم لعملية المعالجة والمصالحة. والفشل في تلبية تلك الاحتياجات واحترام حقوق الإنسان للمُفرج عنهم وعائلاتهم سيؤدي إلى إدامة مشاعر الاستياء والإقصاء لعقود قادمة.

في الختام أعيد تأكيد أهمية أنه، وفي كل حالة على حدة، بمجرد تحديد المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة يجب تحميلهم المسؤولية عن أفعالهم. فإذا كنا نطمح إلى تحقيق سلام دائم يجب أن تندمل مئات الآلاف من الجروح. فالإفلات من العقاب ليس خياراً قابلاً للتطبيق.

**السيدة فان فليربيرج** (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الإعلامية. كما أشكر السيدة أمينة خولاني والدكتورة هالة على شهادتيهما المؤثرتين. لا يسعنا إلا أن نستلهم شجاعتهما وتفانيهما.

لقد أكدنا من قبل عدة مرات، ولن نتوقف عن ذلك، بأنه لا يوجد حل عسكري للصراع في سورية. الحل السياسي من خلال الحوار هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام مستقر ودائم. ويتطلب هذا الحوار الثقة بين أطراف الصراع. وبناءً عليه، سيظل إرساء هذه الثقة مستحيلا في ظل غياب أفق للعدالة والمساءلة.

وفي هذا الصدد، نواصل دعمنا الكامل للمبعوث الخاص في سعيه لاتخاذ إجراءات وتدابير ملموسة لبناء الثقة لصالح

المحتجزين والمختطفين والمختفين. لقد شهدنا تبادل الأسرى في الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، لا يزال الطريق أمامنا طويلاً، كما أوضحت السيدة ديكارلو والعديد من زملائي الذين تكلموا قبلي.

انضمت السيدة خولاني والدكتورة هالة للتو إلى أصوات آلاف السوريين الذين احتُجز أقرباؤهم بشكل تعسفي في ظروف غير إنسانية، معظمهم من قبل الحكومة السورية. كما أنهما رددتا صيحات الآلاف والآلاف من السوريين الذين ما زالوا يتلهفون على علامة حياة من أحبائهم. إن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة تفرض التزامات واضحة، والتي يتم انتهاكها يوميًا. لا يمكن السماح بالاستمرار في عدم الامتثال لتلك الالتزامات دون مساءلة.

يجب تحقيق العدالة. ولقد أنشأنا أدوات لهذه الغاية. وتواصل بلجيكا دعم عمل الآلية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وعمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.

لقد تم اعتقال عشرات آلاف الأشخاص بشكل تعسفي وغير قانوني. وهم محتجزون دون احترام لحقوقهم الإنسانية أو الإجراءات القانونية الواجبة أو الاتصال بمحام أو بعائلاتهم، وفي ظروف غير إنسانية يتعرضون فيها للتعذيب والعنف الجنسي والجنساني، على سبيل المثال لا الحصر. وتتأثر بذلك النساء والأطفال بشكل غير تناسبي. يجب على جميع أطراف الصراع ضمان احترام كرامة المحتجزين وسلامتهم البدنية والنفسية.

إننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى استخدام نفوذها لدى أطراف الصراع لتشجيع إطلاق سراح المعتقلين بشكل تعسفي وغير قانوني. وندعو جميع الأطراف إلى تبادل المعلومات المتعلقة بمحتجزينهم. وندعو إلى توفير حرية وصول الأمم المتحدة غير المشروط إلى جميع أماكن الاحتجاز. إن للضحايا وعائلاتهم الحق في العدالة والتعويضات، مما يعني أيضًا توفير السلطات السورية الوثائق اللازمة لهم لهذا الغرض، بما في ذلك شهادات الوفاة المكتملة حسب الأصول.

تعيش العديد من الأسر في حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بمصير أحبائهم. وأثر حالات الاختفاء على الأفراد والأسر والمجتمعات هو أحد أكثر عواقب الصراع المسلح تدميرا وديمومة. ونحن مقتنعون بأن جهود المصالحة والسلام ستتعرض للخطر إذا تُركت أسر بأكملها في الظلام تماماً فيما يتعلق بمصير أحبائهم، ودون أي احتمال لجبر الضرر، بينما يُسمح للإفلات من العقاب على حالات الاختفاء بأن يعُم. ونعيد التذكير بالقرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩)، الذي اتخذه المجلس مؤخرا. للعائلات الحق في الحصول على المعلومات والذي يجب أن تحترمه جميع أطراف الصراع.

من خلال دورنا كأعضاء في مجلس الأمن، يجب أن يكون مصير الأشخاص المحتجزين أو المختطفين أو المفقودين دافعاً لتحركنا. إن عدم اليقين والبحث عن إجابات يمكن أن يستمرا لعدة أجيال، وهو ما يترك علامة في تاريخ مجتمعات بأكملها ويشكل خطر نشوب صراعات جديدة. فبدلاً من زرع بذور الخلاف، دعونا نزرع بذور تحقيق السلام العادل والمستقر والدائم.

**السيد دجاني** (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، يود وفد بلادي أن يشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والدكتورة هالة والسيدة خولاني على إحاطاتهن الإعلامية التي قدمت نظرة ثاقبة بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. وترغب إندونيسيا في تسليط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، نحن نوافق على أن التقدم المحرز في قضية المحتجزين والمفقودين له أهمية حقيقية ويمكن أن يبعث بإشارة إيجابية إلى

الشعب السوري والمجتمع الدولي. وتقدر إندونيسيا تصميم ضامني أستانا على المضي قدماً في جهودهم ضمن سياق الفريق العامل ذي الصلة، والذي تشارك الأمم المتحدة في عضويته. إن الفريق العامل هو ضروري بالفعل في بناء الثقة والاطمئنان بين الأطراف السورية، ونأمل أن يحقق الفريق المزيد من النتائج الملموسة في هذه القضية بالذات.

ثانيا، بما أن هذه مسألة معقدة بالفعل تعتقد إندونيسيا أنه ينبغي لنا التحسين الفعلي للجهود الجارية دون تعقيد للحالة. ويجب بالتأكيد أن نتجنب تسييس القضية، لأن ذلك لن يأخذنا إلى أي مكان. النهج البنّاء القائم على التواصل والحوار المعزّز هو أمر أساسي في هذا الصدد.

ثالثا، لا تزال إندونيسيا ترى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز جهوده لتحقيق ودعم عملية سياسية تقودها وتمتلكها سورية مع الاحترام الكامل لسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وسوف ندعم دائمًا تسوية شاملة للقضية السورية من خلال المفاوضات والوسائل السلمية.

ومن نفس المنطلق، أود أن أشير إلى الالتزامات القانونية لجميع الأطراف بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبطبيعة الحال ضرورة تعزيز كل بلد لحقوق إنسان مواطنيها.

وننوه أيضاً بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها وكيلة الأمين العام ديكارلو بشأن جهود المبعوث الخاص بيدرسن لإعطاء الأولوية لحالة المحتجزين والمختطفين والمفقودين، فضلا عن أنشطة الفريق العامل المعني بهذه المسألة. ورغم أن عمل الفريق العامل لا يزال محدوداً لكننا نعتقد أننا نتحرك في الاتجاه الصحيح ونحتاج إلى تشجيع ذلك التطور.

في الختام، أود أيضاً أن أؤكد مجددًا دعم وفد بلادي الكامل لولاية المبعوث الخاص بيدرسن في دفع العملية السياسية في سورية وقيادة المسيرة نحو حل سلمي للصراع، استنادًا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

**السيد بوليانسكي** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها بشأن التطورات التي تشهدها الجمهورية العربية السورية. لقد استمعنا بعناية إلى الإحاطة التي قدمتها الدكتورة هالة رئيسة منظمة مستقبل سورية الزاهر والسيدة أمينة خولاني ممثلة حركة عائلات من أجل الحرية.

لقد حيرتنا بالمبادرة التي اتخذها زملاؤنا الغربيون للدعوة لعقد جلسة اليوم، لأن الأفكار التي توحي بها ليست أفكارا إيجابية. وسمعنا مرة أخرى بدلاً من المعلومات الموثوقة تكهنات تستند إلى معلومات غير متحقق منها ومنحازة للغاية فيما يتعلق بالحالة في سورية. لقد كذبت مصادر هذه المعلومات مراراً وتكراراً. ونرى أن الخطوات التي تؤدي إلى تفاقم وتشويه الحالة في سورية وما حولها بوصفها جزءا من محاولة الاستمرار في إعاقة عملية التسوية السياسية في البلاد.

ولكي أكون صريحا، فقد شعرنا بخيبة أمل شديدة إزاء التصريحات التي أدلى بها زملاؤنا الغربيون، وخاصة تصريحات زميلنا الأمريكي. ونظرا لدعوة الولايات المتحدة والدول التي تؤيدها إلى عقد جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع، توقعنا أن نتلقى منهم أخيراً معلومات عن الحالة في الأراضي السورية التي يحتلونها فعليا. ما هي القوانين التي تحكم حياة الناس فيها؟ وكيف يتم تطبيق العدالة؟ هذا هو السؤال الكبير، ولمصلحة من يجري إعداد الجماعات المسلحة الكبيرة وهيئات إنفاذ القانون، إذا كان يمكن حتى تسميتها كذلك؟ كم عدد الأشخاص المحتجزين أو المفقودين؟ للأسف لم نتلق أي إجابات عن هذه الأسئلة اليوم.

والمعلومات التي نتلقاها من منظمات حقوق الإنسان هي بصراحة معلومات مرعبة. لقد ذكرنا مراراً وتكراراً أن تسييس

المسائل الإنسانية وحقوق الإنسان أمر غير مقبول. ومع ذلك سمعنا مرة أخرى الاتهامات الموجهة ضد واحد فقط من الأطراف، وهي السلطات الرسمية في دمشق، بينما يتم تقديم عتاة الإرهابيين ويصورون على أنهم ضحايا أبرياء ودعوني أذكّر المجلس بأنهم هم الذين أدخلوا ممارسة الإعدام العلني والتعذيب إلى ذلك البلد. ونحن مقتنعون بأن على المجتمع الدولي بدلاً من ذلك، مساعدة سورية ليس بالأقوال فقط بل بالأفعال أيضا، على التعافي بعد الأزمة الخطيرة التي اتفق أن تعمقت وتفاقمت بسبب القوى الخارجية، ما في ذلك بعض من يعربون الآن عن قلقهم بشأن الحالة الإنسانية في البلد. ومع ذلك ينبغي ألا تؤدي الإجراءات المتخذة إلى مزيد من الفضائح بل أن تعزز الهيئات الحكومية والنظام القضائي باستمرار وتساعد على الانتعاش الاقتصادي وإصلاح الروابط المنقطعة بين سكان البلد.

واسمحوا لي أن أبلغ المجلس أن الاجتماع الدولي الثالث عشر بشأن سورية قد عقد في إطار مسار أستانا في نور سلطان في ١ و ٢ آب/أغسطس. وكما يعلم المجلس فإن لدينا فريقا عاملا ضمن هذه العملية يعمل بنجاح في عمليات الاحتجاز والاختطاف والمفقودين ويتكون من ممثلين عن الاتحاد الروسي وإيران وتركيا وخبراء من الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقد أثبتت هذه الآلية الفريدة فعاليتها في استعادة الثقة بين الأطراف السورية. وخلال الأسبوع الماضي في ٣١ تموز/يوليه، جرت العملية الرابعة لتحرير المحتجزين وجرت عملية تبادل الأسرى على أساس ١٤ أسيرا مقابل ١٥. وبهذه الطريقة يتجاوز العدد الإجمالي للأشخاص المفرج عنهم بفضل فريق عمل أستانا ١١٠ أشخاص. وحدثت عمليات مماثلة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وفي شهري شباط/فبراير ونيسان/أبريل من هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك من المهم التذكير بالممارسة الشائعة المتمثلة في التبادل المحلي للأسرى في سورية الذي يحدث بشكل يومي تقريبا.

ويركز الفريق أيضًا على مسألة الأشخاص المفقودين. وبالتعاون مع خبراء الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، فنحن بصدد اتخاذ إجراءات واتّباع أساليب لتجميع قاعدة بيانات الأشخاص الذين تعتبرهم الحكومة السورية والمعارضة مفقودين، وكذلك من أجل اتخاذ المزيد من الإجراءات في هذا المجال. وفي الوقت نفسه يجب أن نتذكر أن هذه المسائل حساسة للغاية. ونعوّل على شركائنا في مجلس الأمن لفهم أنها مسألة إنسانية لا ينبغي نشرها ويجب أن تكون أقل تسييسًا. ولدينا مخاوف جدية من أن يكون لمعالجة هذه المسألة في مجلس الأمن تأثير معاكس وتعطيل للعملية المعقدة للغاية المتمثلة في إرساء الثقة بين أطراف النزاع. ونأمل ألا يرغب أحد في تطور سلبي كهذا. ونود أيضًا أن نطلب من زملائنا الغربيين الذين يساعدون المعارضة السورية المسلحة، مساعدة المجتمع الدولي في تحديد ما حدث لآلاف الأشخاص الذين احتجزهم المقاتلون قسراً في الغوطة الشرقية وحمص وجنوب غرب سورية، وأفيد أنهم في الوقت الحالي في عداد المفقودين. ومن البديهي أنه لا ينبغي طرح هذه الأسئلة على دمشق.

لقد أتيحت لجميع الحاضرين هنا وكذلك لممثلي المنظمات المهتمة الفرصة للاطلاع على أحدث تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن الحالة الإنسانية في سورية. وتوضح الخرائط المواقع التي يجري فيها العمل الإنساني على الصعيدين المحلي والدولي. والمنطقة الواقعة خلف نهر الفرات هي مكان فارغ على الخريطة ليس لأن الحالة جيدة هناك، بل على العكس فالشمال الشرقي يَعمُّه الدمار. ووفقا لمعلومات مصدرها الجيش الوطني وقعت أكثر من ٣٠٠ عملية إرهابية في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه وحدهما. ووفقًا للمنظمات الغربية غير الحكومية لقي أكثر من ١ ٢٠٠ شخص معظمهم من المدنيين حتفهم نتيجة للغارات الجوية التي شنتها قوات التحالف في محافظة دير الزور في الربع الأول من عام ٢٠١٩ وحده.

ولا تزال الحالة في مخيم المشردين داخليا في الركبان معقدة. ومع ذلك وبفضل الجهود التي بذلها المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المعارضة في الجمهورية العربية السورية وبين الحكومة السورية، تمكّن أكثر من ٠٠٠ ١٧ شخص من مغادرة مخيم الركبان. وسنواصل العمل مع الأمم المتحدة لمعالجة مسألة عودة اللاجئين وضمان حصولهم على كل ما يحتاجون إليه.

وما تزال الحالة في مخيم الهول كارثية حقاً إذ أن نصف سكان المخيم من النساء والأطفال. وإذا لم يكن الحفاظ على الوضع الراهن في المخيم ونشر الأيديولوجية الجهادية هدفين في حد ذاتهما، فقد حان الوقت للتفكير في نقل تلك الأراضي إلى السيطرة السورية من أجل معالجة مسألة النازحين. ولكن لدينا في الوقت الحالي انطباع بأن مخيم الهول حيث يوجد ٠٠٠ ١١ شخص أجنبي من أصل ٠٠٠ ٧٣ من المقيمين بالإضافة إلى السجون التي لا تخضع لسيطرة دمشق في منطقة الشمال الغربي ما هي إلا مجرد معسكر اعتقال كبير.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء الحالة في منطقة التنف. وفيما يتعلق بالأراضي التي جرى ضمها، نذكّر مرة أخرى بأن السلطة القائمة بالاحتلال هي التي تتحمل مسؤولية الأشخاص في المناطق المحتلة وفقًا لاتفاقيات جنيف.

وفي الختام أود التوقف للتأكيد على أنه ورغم إصغائنا لزملائنا من الولايات المتحدة فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية وجوانب حقوق الإنسان للحالة في سورية، إلا أن هذا لا يعني أن الوجود العسكري الأمريكي غير القانوني المستمر في ذلك البلد شرعي في عيون السوريين أو المجتمع الدولي بأسره. وبناءً على التصريحات المتضاربة للقيادة الأمريكية، يبدو أن تنظيم داعش قد هُزم في سورية والعراق في حين أن مكافحة تنظيم داعش كانت الهدف الأولي الذي المعلن لتبرير الوجود الأمريكي في المنطقة. ولكنَّ هذا الوجود الأمريكي المستمر يقودنا إلى الاعتقاد بأن هناك أهدافًا أخرى لا تتفق مع مبادئ احترام سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية.

وسيواصل الاتحاد الروسي من جانبه تقديم المساعدة اللازمة لمساعدة السوريين على التغلب على الصعوبات التي تجابههم والتوصل إلى اتفاقات سياسية بشأن التسوية السياسية والحالة الإنسانية والانتعاش بعد النزاع. وسنفعل ذلك على الصعيد الوطني، وبصيغة متعددة الأطراف بالتعاون مع الأطراف المعنية. وندعو كل قوى الخير إلى المشاركة في تلك الجهود.

**السيد وو هايتاو** (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الإعلامية. وقد استمعت أيضا إلى البيانين اللذين أدليتا بهما الدكتورة هالة والسيدة خولاني.

تولي الأمم المتحدة أهمية كبيرة لمعالجة مسألة المحتجزين والمفقودين في الجمهورية العربية السورية. وقد أبلغ المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد بيدرسن، مجلس الأمن بأنه يبغي تحقيق خمسة أهداف ذات أولوية، يتمثل ثانيهما في إحراز تقدم بشأن المحتجزين والمختطفين والمفقودين. ومنذ بعض الوقت، قام المبعوث الخاص بيدرسن ببعض المساعي الحميدة واحتفظ بعلاقة إيجابية وتعاونية مع جميع الأطراف السورية، بما في ذلك الحكومة السورية. وتؤيد الصين دعم المبعوث الخاص بيدرسن في مواصلة الحوار والتشاور مع جميع الأطراف السورية، وتشجع جميع الأطراف على بناء الثقة المتبادلة عن طريق اتخاذ تدابير من قبيل تبادل الأسرى.

لقد اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩) في حزيران/يونيه، بشأن موضوع الأشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة؛ وينبغي تنفيذه بجدية. وفي الآونة الأخيرة، ومن خلال الجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني بموجب إطار أستانا، أفرجت الحكومة السورية ومعارضيها عن بعض الأسرى بشكل متزامن. ولذا فقد أحرز تقدم كبير في هذا الصدد. وقد التزم الفريق العامل بدفع جميع الأطراف السورية تجاه إحراز تقدم في الإفراج عن الأسرى والمحتجزين والمختطفين، وتسليم الجثامين،

وتحديد هوية الأشخاص المفقودين. وتلك آلية فعالة وضرورية ستؤدي إلى زيادة الثقة المتبادلة فيما بين جميع الأطراف السورية. وتؤيد الصين الفريق العامل في مواصلته القيام بدوره البناء.

وتشعر الصين بالقلق إزاء الحالة الإنسانية العامة في الجمهورية العربية السورية وسبل العيش للشعب السوري. لقد أسفرت سنوات الصراع عن حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية في سوريا، وتزيد الجزاءات الاقتصادية من تردي الأحوال المعيشية للشعب السوري. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة النقدية والمادية للشعب السوري، ودعم جهود الحكومة السورية والشعب السوري لإعادة البناء.

وينبغى على المجتمع الدولي، في اضطلاعه بالعمل الإنساني في الجمهورية العربية السورية، احترام سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها، ووحدتها، وسلامة أراضيها، بالكامل؛ وأن يتقيد بشكل دقيق بقرارات مجلس الأمن، والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية، والأحكام ذات الصلة من القانون الدولي؛ وأن يتقيد بمبادئ الحياد والنزاهة وعدم التسييس؛ وأن يعزز اتصالاته وتنسيقه مع الحكومة السورية.

إن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لتسوية المسألة السورية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الأمم المتحدة لأداء دورها الرئيسي ببذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم للمبعوث الخاص بيدرسن في جهوده الرامية إلى النهوض بالعملية السياسية، وفقا لمبدأ الملكية السورية والقيادة السورية، والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وينبغي للأطراف السورية الشروع في الأمر مع مراعاة مستقبل البلد والمصالح الأساسية للشعب، ونزع فتيل الخلافات عن طريق المفاوضات، وتعزيز المصالحة الوطنية، والتوصل إلى تسوية سياسية تدريجيا، بما يتمشى مع الواقع السوري، والشواغل المشروعة لجميع الأطراف.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع الأطراف السورية على القيام طوعا باعتماد التدابير التي تفضي إلى المصالحة، والاستمرار في بناء الثقة المتبادلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل الجهود لمواصلة دعم دور عملية أستانا، بغية مساعدة جميع الأطراف السورية على المشاركة في الحوار والتشاور بشكل كامل.

**السيد دوكلوس** (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون لعقد هذه الجلسة ونشكر المتكلمين على إحاطاتهم المستنيرة.

ونود أن نبدأ بالتأكيد على أهمية الموضوع الذي يجمعنا هنا اليوم، ولا سيما المستويات المرتفعة من المعاناة الإنسانية، والأثر الاقتصادي، وانهيار المجتمع الذي يؤدي إلى احتجاز واختفاء الأشخاص في حالات النزاع، وهو أمر مريع في حالة سوريا.

ويجب أن نتذكر أن القانون الإنساني الدولي يوفر لنا حدا أدنى أساسيا ملزما للحد من الممارسات غير المقبولة التي تنتهك كرامة الأفراد، ومن ثم المجتمع الدولي ككل. وبالتالي، فإن بيرو تعرب عن الأسف والإدانة لأي نوع من التجاوزات والانتهاكات لذلك المعيار الدولي، لأن تلك الممارسات من شأنها فقط أن تعرقل وتقوض السلام في سورية.

ولذا سيمثل إحراز تقدم في هذا المجال بادرة إنسانية تتسم بالشجاعة لمعالجة الجروح المفتوحة، ولتخفيف حدة التوترات، للأسر المعنية والمجتمع السوري على حد سواء. ومن شأن ذلك أيضا أن يساعد على تهيئة مناخ أفضل للتفاهم من أجل النهوض بعملية الحوار السياسي والمساءلة والمصالحة. وتشيد بيرو بالعمل الذي اضطلع به في هذا الصدد فريق أستانا، الذي يحقق نتائج مبشرة بالنجاح، بما في ذلك الإفراج عن عشرات من المحتجزين منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

بيد أن شدة المشكلة ونطاقها يتطلبان جهودا أكبر. وكما لاحظ المبعوث الخاص غاير بيدرسن، في شهر نيسان/أبريل،

> ”هناك مجال واسع للتحسين في الإجراءات الواجب اتباعها أثناء علميات الإفراج المقبلة“ (S/PV.8520, صغفحة ٣)

وفي هذا السياق، نرحب بالمشاركة المستمرة والدور الاستباقي الذي تضطلع به الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر في جلسات فريق أستانا، وفي تنفيذ عمليات الإفراج على أرض الواقع.

ونعتقد أيضا أن من الأهمية بمكان الحصول على المزيد من سجلات المعلومات الدقيقة المتعلقة بحالة المحتجزين أو المفقودين، الأمر الذي سيتطلب تنفيذ نظم جمع البيانات وإدارتها وحمايتها بمزيد من الكفاءة، وتبادل المعلومات بشكل أكثر مرونة فيما بين الأطراف. وهذا يستتبع أيضا وضع واعتماد قوانين وطنية لكفالة حماية المحتجزين قبل وأثناء وبعد الإفراج عنهم، فضلا عن تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات المادية والنفسية والقانونية لأسر المختفين.

وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على الدور الرئيسي الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يضطلع به في تلك المجالات، سواء من خلال اعتماد مجموعة من أفضل الممارسات والمعايير التقنية، أو توفير الموارد المالية، أو التأثير الإيجابي الذي يمكن أن تمارسه بعض الدول الأطراف في النزاع. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحالات الأطفال السوريين المفقودين، بالنظر إلى حالة الضعف الشديد التي يتعرضون لها.

وكما ذكر، من الأهمية بمكان أن تركز الحكومة السورية والمعارضة على حلول أوسع نطاقا تتجاوز الخطط الحالية لمبادلات المعاملة بالمثل الفردية للأسرى، والنظر في الإفراج المتزامن لمجموعات من الأشخاص، استنادا إلى الإرادة السياسية اللازمة.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أهمية القرار ٢٤٧٤ (٢٠١٩) بالنسبة لهذه الأهداف، فضلا عن الشعور المتجدد بالإلحاح الذي يجب أن نوليه لتسوية الحالة الشديدة الوطأة في سوريا، والتي من بين ضحاياها العديد من الأسر البريئة.

**السيدة ميلي كوليفا** (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): نود أن نشارك الوفود التي سبقتنا في الإعراب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة. كما نشكر السيدة روزماري ديكارلو، والدكتورة هالة والسيدة أمينة خولاني لمشاطرتنا شهادتيهما المؤثرتين المؤسفتين وإحاطتيهما الإعلاميتين بشأن المسألة المعروضة علينا اليوم.

وعلى الرغم من أن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية لا تزال أمرا صعبا، فإن مسألة المحتجزين والأشخاص المفقودين، يجب أن تظل المسألة الأساسية التي يتعين على مجلس الأمن أن يواصل إيلاء النظر إليها بشكل مفيد. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المسألة تمثل أحد الأهداف الخمسة ذات الأولوية، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وأنها ليست ضرورية لبناء الثقة بين أطراف الصراع فحسب، بل من شأنها أيضا أن تخفف التوترات بالنسبة لملايين اللاجئين في البلدان المجاورة الذين يفتقرون إلى المعلومات عن أماكن وجود أسرهم وأحوالها، والتي يدعى احتجازها أو فقدها، بمن في ذلك النساء والأطفال. إن التقارير الأخيرة حول هذه المسألة واضحة ولا لبس فيها. وفي حين لا تزال جميع الأطراف المتحاربة ترتكب الاعتقالات التعسفية في جميع أنحاء البلد، إلا أن هذه الظاهرة هي أكثر انتشاراً في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

وفي هذا السياق، ينبغي أن تتخذ الأطراف جميع التدابير الممكنة من أجل حصر الأشخاص المعتبرين في عداد المفقودين نتيجة الأعمال القتالية، مع إفادة أقاربهم بأي معلومات تتوافر لديها عن مكان وجودهم. وعلاوة على ذلك، نشير إلى أن القرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) يحثان جميع أطراف النزاع على إطلاق سراح أي شخص محتجز تعسفياً، ولا سيما النساء والأطفال، وندعو السلطات الحكومية إلى الإفراج الفوري عن أي فرد لا يمكن تبرير استمرار احتجازه قانونياً. ونرى أيضا أن أسر ضحايا الاختفاء القسري لها الحق

في معرفة الحقيقة بشأن ظروف اختفاء الضحايا ومصيرهم، وفي استعادة رفات أقاربهم الذين يُزعم أنهم ماتوا أثناء احتجازهم أو تم إعدامهم.

وتشيد جمهورية غينيا الاستوائية بعمل الفريق العامل المعني بالمحتجزين والمختطفين وتسليم الجثث وتحديد هوية الأشخاص المفقودين، بمشاركة الأمم المتحدة، وتشجعهم على ألا يدخروا وسعاً في سبيل الإفراج المتزامن عن أكبر عدد ممكن من الأفراد. وفي هذا الصدد، نرحب بعملية تبادل الأسرى الأخيرة التي تمت في إطار عملية أستانا، ونتفق مع الوفود الأخرى على ضرورة إطلاق سراح جميع المحتجزين.

وقد أشار الأمين العام في تقاريره في عدة مناسبات إلى حالات اعتقال موظفي وكالات أو برامج أو صناديق الأمم المتحدة في سورية أو اختفائهم. ولذلك ندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير لضمان إطلاق سراحهم والسماح لهم بمواصلة عملهم الإنساني.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن إحراز التقدم في سبيل التوصل إلى اتفاق سياسي وتحقيق السلام الدائم في سورية لا يمكن أن يتم دون التصدي على وجه السرعة لضرورة توفير العدالة للضحايا والناجين السوريين ولعائلاتهم. وبناء عليه، تدعم جمهورية غينيا الاستوائية المبادرات الرامية إلى إنشاء آلية وطنية للتعويضات في الجمهورية العربية السورية لتقييم الأضرار وسماع الشكاوى ومنح التعويضات الفردية أو المجتمعية المناسبة وغيرها من طرق المعالجة المناسبة، المالية أو غير ذلك.

**السيد ماتجيلا** (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها. كما أشكر مقدمتي الإحاطتين عن أفراد المجتمع المدني، الدكتورة هالة والسيدة خولاني، على بيانيهما هذا الصباح.

فمنذ إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ على أطلال الحرب العالمية الثانية الوحشية والمدمرة، اضطرت الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها إلى الاعتراف بالتحديات المتعلقة بالمفقودين والمحتجزين نتيجة للنزاع، ومعالجتها. واليوم، في عالم من النزاعات التي لا نهاية لها على ما يبدو، تسود مسألة الأشخاص المفقودين والمحتجزين في جميع أنحاء العالم، في العراق وسورية واليمن وليبيا وأفغانستان وفلسطين والصحراء الغربية وكولومبيا غيرها من بؤر التوتر في جميع أنحاء العالم.

ومنذ إخضاع الأفارقة للاستعمار وتجارة الرقيق على يد المستعمر في القرون الماضية، لقى العديد من الأفارقة حتفهم في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي. وبعد مرور أربعمائة عام على ترحيلنا بالقوة من إفريقيا كعبيد، ما زلنا ننتظر المساءلة الكاملة عن الأشخاص الذين فقدوا خلال تلك السنوات.

إن الأثر الطويل الأجل لعدم القدرة على حصر المفقودين في النزاع المسلح يتجاوز الضحايا أنفسهم، وكما سمعنا هنا اليوم، فإن له عواقب دائمة وطويلة الأجل على الأسر المتضررة والأصدقاء والمجتمعات المحلية والبلدان ككل. وفي هذا الصدد، يجب على جميع أطراف النزاع، سواء أكانت قوة محتلة أو دولة أو جهة فاعلة من غير الدول، أن تدرك وتحترم التزاماتها القانونية والأخلاقية لضمان حماية الناس داخل حدودها أو مناطق سيطرتها أو احتلالها، وأن يتم الاحتفاظ بسجلات مفصلة للمحتجزين. ونود أيضاً إبراز أهمية معالجة إعادة رفات الموتى إلى العائلات كوسيلة لبدء عملية الشفاء.

وانطلاقا من تاريخنا وخبرتنا في المصالحة الوطنية، أود أن أبرز أهمية الحقيقة والعدالة والمساءلة في توطيد عملية السلام، ومساعدة الأسر على طي الصفحة والشروع في عملية المصالحة والاندماج. فالهدف النهائي هو تحقيق السلام والاستقرار والازدهار للجميع على المدى الطويل، الضحايا والدولة على حد سواء. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يرحب بجهود

مجموعة أستانا والأمم المتحدة التي أسفرت عن عملية تبادل الأسرى الأخيرة في ٣١ تموز/يوليه بين الحكومة السورية وأحزاب المعارضة في أبو الزندين بشمال حلب. وتحث جنوب أفريقيا جميع الأطراف على الموافقة على عملية إضافية لتبادل الأسرى، والابتعاد عن التبادل فردي، لكي يُفرج طرفا النزاع عن أعداد أكبر من المحتجزين.

وسعيا لمواصلة الاستفادة من هذا الزخم الإيجابي، تدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن للإفراج عن المدنيين من الاحتجاز، وخاصة النساء والأطفال وكبار السن والمرضى والمعوقين، كبادرة لحسن النية وبناء الثقة بين أطراف النزاع. إذ ينبغي ألا يبقى أي طفل رهن الاحتجاز إلى أجل غير مسمى، تحت أي ظرف من الظروف.

وفي نفس الوقت، ومن أجل تعزيز المساءلة أمام مجتمعاتنا المحلية، دعونا نبذل جهوداً لتلقي مواطنينا في بلادنا من مراكز الاحتجاز واللجوء السورية. ومن شأن ذلك أن يدعم دور السيد غيير بيدرسن في تيسير الحوار السياسي بين مختلف أصحاب المصلحة في النزاع السوري، ولا سيما بشأن مسألة السجناء والمفقودين.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد موقف جنوب أفريقيا الذي مفاده أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل في سورية هو من خلال حوار سياسي شامل بقيادة سورية تيسره الأمم المتحدة، على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). كما يجب إحراز التقدم في العملية السياسية من أجل مواصلة إحراز التقدم بشأن مسألة المفقودين والمحتجزين.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الشاملة. كما أود أن أشكر ممثلي المجتمع المدني، الدكتورة هالة والسيدة أمينة خولاني، على إحاطتيهما القيمتين اليوم.

وستواصل بولندا دعم جميع الجهود الرامية إلى إقامة سورية سلمية وذات سيادة وديمقراطية ومستقلة وموحدة. بيد أن تقديم دعم قوي للعملية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف، والمبعوث الخاص إلى سورية لا يكفي. فنحن بحاجة إلى اتخاذ خطوات عملية. لقد أشار المبعوث الخاص بيدرسن إليها في خطته المكونة من خمس نقاط التي قدمها إلى مجلس الأمن في وقت سابق من هذا العام (انظر S/PV.8475). وفي هذا الإطار، نجد أن المسألة البالغة الأهمية تتمثل في المحتجزين، بمن فيهم المختطفون والمفقودون في سورية.

لقد تسببت ثماني سنوات من الحرب في معاناة لا توصف لبلد كان يسوده السلام. ولا يزال الآلاف من الأشخاص محتجزين تعسفا، ويتعرض العديد منهم لأشكال مختلفة من سوء المعاملة، بما في ذلك التعذيب والاغتصاب. وفي الوقت نفسه، لا يزال يوجد آلاف الأشخاص في عداد المفقودين، مع حرمان ذويهم من أي معلومات عن مصيرهم.

تدعو بولندا إلى إطلاق سراح جميع المحتجزين تعسفيا، ولا سيما الأطفال والنساء والمسنون. أما التقدم المحرز في هذا المجال فمن شأنه أن يساعد على رفع مستوى الثقة بين الأطراف، وأن يسهم إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى إحلال سلام دائم في سورية. وهذا من أهم تدابير بناء الثقة بين أطراف النزاع، إن لم يكن أهمها. وينبغي العمل على تلك المسألة الآن وعلى سبيل الأولوية، وينبغي أن يتبع ذلك اتخاذ مزيد من الخطوات على جناح السرعة. ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذا يمكن أن يشكل إحدى الخطوات الأولى نحو التمكين من القيام بعملية انتقال سياسي عن طريق التفاوض. ويتطلب هذا المشاركة الكاملة والبناءة من جانب جميع أطراف النزاع للدخول في المفاوضات بحسن نية وبدون شروط مسبقة.

في الختام، لا تزال الجهود الجارية حاليا والرامية إلى بناء الثقة بين الأطراف، بما في ذلك الجهود المبذولة بشأن مسألة المحتجزين والمفقودين، تتصدر قائمة الأولويات للمساهمة في العملية السياسية. وهي أيضا مسألة تتعلق باحترام معايير حقوق الإنسان الأساسية التي يجب على جميع الأطراف التقيد بها تقيدا تاما.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد فلوح** (الجمهورية العربية السورية): في البداية، أود التعبير عن رفض واستهجان بلادي، سورية، للسلوك المنهجي الذي تمارسه الوفود الدائمة للولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا من خلال استغلال منبر مجلس الأمن سعيا منها لتشويه صورة الحكومة السورية. فهذه الحكومات لا تملك أصلا الأهلية القانونية ولا الأخلاقية للدعوة إلى عقد أي جلسة لتناول الشأن الإنساني في بلادي، سورية، باعتبارها متورطة، حتى هذه للحظة، في العدوان العسكري المباشر عليها، وفي تأمين الغطاء للجماعات الإرهابية المسلحة، وفي قتل الآلاف من السوريين وتدمير ممتلكاتهم وخطفهم، وتشريدهم، وتهجيرهم من منازلهم، وفي فرض الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب على الشعب السوري.

إن هذه الحكومات التي يُفترض فيها تحمل المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، لم تأبه يوما لا بحقوق إنسان ولا برفاه شعوب ولا بسيادة دول، بل انتهجت على مدى قرون سلوكا غير أخلاقي قائما على إساءة استخدام الغايات الإنسانية النبيلة، وعلى التلاعب بمبادئ وأحكام الميثاق والقانون الدولي لتحقيق ”أجندة“ استعمارية عدوانية مستمرة تتمثل في إضفاء الطابع الشرعي على التدخل الخارجي، وقلب أنظمة الحكم الشرعية بالقوة، وتفتيت الدول وتفكيكها عرقيا، وطائفيا، ودينيا، ومذهبيا. والأمثلة كثيرة وحاضرة أمامكم.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية لا تعارض، من حيث المبدأ، عقد جلسات تتناول الأوضاع في سورية من كافة جوانبها وأبعادها، وذلك حين تكون الغاية الوحيدة من هذه الجلسات تبادل وجهات النظر بشكل شفاف ومهني ونزيه، ومن ثم تقديم المساعدة وطرح الحلول الجدية التي تساعد في عودة الحياة والأمن والاستقرار والرفاه للمواطنين السوريين جميعا، من دون استثناء، بعد أن أنهكتهم الحرب الإرهابية المفروضة عليهم منذ ما يقارب التسع سنوات.

إنني أدعوكم إلى أن تتمعنوا بكل جدية في مقدار ما أنفقته وبذلته حكومات الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، ومعها دول أخرى في المنطقة، من ميزانيات، وطاقات، وسلاح للنيل من سورية أرضا وشعبا وحكومة، ولتصفية حساباتها القديمة الجديدة معها على حساب دماء الشعب السوري ومقدراته وحضارته ومستقبل أبنائه.

إننا نشعر ببالغ القلق والأسف لاستمرار هذه الحكومات في فرض مواقفها وسياساتها على العديد من مفاصل العمل داخل الأمم المتحدة، وعلى بعض موظفيها، لتشويه حقيقة ما جرى ويجري في سورية من خلال الاعتماد على مصادر معلومات مشبوهة، واستخدام عبارات ومصطلحات ماكرة في تقاريرها وبياناتها، وذلك بهدف تضليل الرأي العام الدولي، والتغطية على ما يعانيه المدنيون بفعل جرائم المجموعات الإرهابية المسلحة التي دأبت خلال السنوات التسع الماضية على اتخاذ المدنيين في مناطق تواجدها دروعا بشرية، وعلى استباحة المشافي والمدارس وجعلها مراكز عسكرية ومقرات اعتقال للمخطوفين، وعلى إمطار المناطق المدنية بقذائف الحقد العشوائية.

إن هذا المجلس لا يزال يضل طريقه الحقيقي لمعالجة السبب الرئيسي لمعاناة السوريين، ألا وهو الإرهاب ومن يدعمه، وذلك بسبب الموقف العدائي الذي تتبناه بعض الحكومات ضد بلادي، سورية، وفي مقدمتها حكومات الولايات المتحدة

وبريطانيا وفرنسا. فهذه الحكومات ترفض التصدي للإرهاب الذي يتعرض له السوريون في بعض مناطق سورية اليوم، وبشكل خاص في شمال غرب البلاد، وذلك بهدف حماية تنظيم جبهة النصرة الإرهابي. وهذه الحكومات هي نفسها من قدمت الدعم للجماعات الإرهابية المسلحة التي قامت بتهريب المخطوفين من حلب وريف اللاذقية إلى تركيا ليبقى مصيرهم مجهولا حتى اليوم. وهي الجماعات التي اختطفت أيضا آلاف المدنيين ووضعتهم داخل ما يسمي ''سجن التوبة'' في الغوطة الشرقية. ولتتذكروا فقط تسجيلات الفيديو التي بثها أولئك الإرهابيون حين كانوا يسيطرون على تلك المنطقة، والتي أظهرت وحشيتهم حين كبلوا الأطفال والنساء وزجوا بهم في أقفاص حديدية ووضعوها في الشوارع، في مشهد مؤلم يعيد إلى الذاكرة قصص العبودية والرق.

إن تعمد تجاهل الحديث عن مصير آلاف المفقودين والمخطوفين لدى الجماعات الإرهابية، وتجاهل آلام عائلاتهم، يؤكد من جديد حقيقة ازدواجية المعايير التي تتعامل بها بعض الدول والآليات العاملة في إطار الأمم المتحدة مع القضايا الإنسانية. لقد أظهرت المعلومات التي تم كشفها بعد تحرير الغوطة الشرقية، والأحياء الشرقية من حلب، وأماكن أخرى كثيرة في سورية، أن الجماعات الإرهابية لجأت إلى تصفية الآلاف من أبناء الشعب السوري ودفنهم في مقابر جماعية. إن كل قرية، ومدينة ومنطقة عانت من الإرهاب في سوريا ستبقى شاهداً على خزي وفضائح هذه الحكومات التي دعمت إرهابا دينيا متطرفا، ومولته وسلحته، ومنحته الغطاء الإعلامي والسياسي، ثمّ زعمت أنه ''معارضة سورية معتدلة'' في حين أنها لم تكن إلا مجموعات إرهابية تضم الآلاف من المقاتلين الإرهابين الأجانب إلى هذا اليوم.

وفي الوقت الذي يصمم فيه البعض على استنزاف طاقات واجتماعات هذا المجلس، فإن حكومة الجمهورية العربية السورية تتعامل مع موضوع المفقودين والمحتجزين من منظور إنساني بحت بعيداً عن سلوك الاستغلال السياسي للقضايا الإنسانية. فقد تم تشكيل مجموعة عمل ضمن إطار عملية أستانا معنية بإطلاق سراح المحتجزين، والمختفين قسرا، وتبادل الجثث والكشف عن مصير المفقودين. وتتعامل الحكومة السورية بشكل إيجابي وبناء معها، وهو ما أسفر عن تحقيق عدد من الخطوات العملية في هذا المجال. كان آخرها عملية التبادل التي حصلت الأسبوع الماضي، وشارك فيها مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا. إن مواصلة استغلال هذه القضية الإنسانية من شأنه التشويش على عمل هذه الآلية وعلى الخطوات الإيجابية التي تمّ تحقيقها.

كما نشير إلى أن مبادرات المصالحة الوطنية وجهود منظمة الهلال الأحمر العربي السوري قد أثمرت أيضاً عن خطوات هامة في التعامل مع هذه القضية. إننا نؤكد على أن السلطات القانونية والقضائية المختصة في الجمهورية العربية السورية تمارس صلاحياتها واختصاصاتها في هذه القضايا، وفقاً للدستور وللقواعد الموضوعية والإجرائية الواردة في نصوص القوانين الجزائية والمدنية ذات الصلة، ولا سيما قوانين أصول المحاكمات.

إن بلادي، سوريا، تنخرط في عمل وجهد جديين مع الضامنيين الروسي والإيراني لمسار أستانا، ومع المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا بهدف التوصل إلى حل سياسي يملكه ويقوده السوريون أنفسهم، من دون أي تدخل خارجي. إننا في سوريا ملتزمون بإيجاد الحل السياسي الوطني السوري المستدام. وملتزمون بالقضاء على كل معاقل الإرهاب داخل سوريا. وملتزمون بالسعي إلى إخراج جميع القوات الأجنبية المحتلة، والمعتدية على سيادة سوريا، واستقلالها ووحدة أراضيها. ولن نخضع لأي ابتزاز يمارسه البعض في هذا المجلس أو على الأراضي السورية.

وختاماً، لقد اعتاد هذا المجلس خلال السنوات الثماني الماضية على الاستماع إلى إحاطات تحريضية ضد حكومة بلادي. إحاطات لا مصداقية لها، تعتمد في مجملها على

معلومات مغلوطة ومصادر مشبوهة. وذلك بدعوة من دول معروفة في هذا المجلس. وكم كنا نتمنى أن يعتمد المجلس، وبعد هذه السنوات الثماني، مقاربة موضوعية، من خلال الاستماع إلى شهادات عائلات تعرض أفرادها لأبشع أشكال التعذيب، على يد ما تسميه الدول التي دعت إلى عقد هذه الجلسة ''معارضة مسلحة معتدلة''، وصلت إلى حد رمي المخطوفين في الأفران وهم أحياء. وليس أن تتم دعوة بعض الأطراف المعروفة بارتباطاتهما الاستخباراتية مع دول مولت ودربت وسلحت المجموعات الإرهابية، التي ارتكبت أفضع الجرائم بحق أبناء الشعب السوري.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيدة بيرس** (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز. أود القول تسجيلا للموقف إن بوسع مجلس الأمن أن يناقش أي مسألة يريد، تكون لها صلة بالسلام والأمن الدوليين. وقد يود ممثل سوريا أن يعرف أن تسعة بلدان قد دعت إلى عقد هذه الجلسة، وما من بلد عارض ذلك، وبالتالي فهو موضوع يصح للمجلس تماما مناقشته، وكان من الأفضل لو أنه استخدم ملاحظاته للإسهام بالفعل في المسألة المطروحة، بدلا من شتم المجلس.

وكان من المثير للاهتمام إبلاغنا عن عمليات تبادل الأسرى، ولكننا مهتمون أيضا اهتماما شديدا بمسائل المحتجزين – الناس العاديون المحتجزون تعسفا – التي تناولها عدد من المتكلمين هذا الصباح، بمن فيهم مقدمو الإحاطات الإعلامية من المجتمع المدني. ولذلك، فإنني أكرر طلبي: أرجو من السلطات السورية تقديم قائمة بأسماء المحتجزين وبأمكان احتجازهم، أما عن الذين ماتوا فقائمة بمواقع دفنهم. كما أرجو السماح، إن لم يكن للجنة التحقيق، فللّجنة الدولية للصليب الأحمر بالدخول إلى مواقع الاحتجاز.

ورغم العالم الموازي الذي وصفه الممثل السوري، ثمة حرب في سوريا لأن الحكومة السورية تهاجم بكل بساطة شعبها. والسبيل للخروج من ذلك يكون بالتعاون مع المبعوث الخاص على ضمان عملية لتحقيق السلام المستدام والسماح للأمم المتحدة بإيصال المساعدات الإنسانية ومساعدة المدنيين، وهو ما تحاول القيام به منذ عام ٢٠١٢.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وسأعطيه الكلمة الآن.

**السيد فلوح** (الجمهورية العربية السورية): ردا على ما طرحته المندوبة الدائمة للمملكة المتحدة من أسئلة اليوم، على غرار الجلسات السابقة التي خصصت لبحث الوضع في سوريا، فإنني أؤكد من جديد على أن طرح الأسئلة هو حق لجميع الأطراف المعنية طالما كانت الغاية منه هي الوصول إلى حلول جدية مستندة إلى الميثاق وإلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتي نصت جميعها على احترام سيادة، واستقلال ووحدة أراضي بلادي، الجمهورية العربية السورية، وأكدت أيضا على حتمية القضاء على الإرهاب ووقف جميع أشكاله، وأشكال دعمه وتمويله وتسليحه.

ومن هذا المنطلق، فإنني أرغب أيضا أن تخبر سعادة المندوبة الدائمة للمملكة المتحدة، وممثلو الحكومات التي تملك وجودا عسكريا غير شرعي على أراضي بلادي، سوريا، هذا المجلس عن الموعد المحدد لإنهاء عدوانهم العسكري ووجودهم ونشاطاتهم العسكرية غير الشرعية على الأراضي السورية. وأن يخبروا المجلس أيضاً عن الموعد المحدد لوقف الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي يفرضونها على الشعب السوري، ويسعون من خلالها إلى عرقلة عملية إعادة الإعمار وعرقلة عودة اللاجئين والنازحين إلى بيوتهم. وأن يقوموا أيضاً بإعلام هذا المجلس عن الموعد المحدد لوقف تدخلاتهم السلبية في مسار العملية السياسية التي ينبغي أن تكون سوريّة – سوريّة، بقيادة

وملكية سورية ومن دون أي تدخل خارجي. والأهم من كل ذلك، فعلى هذه الدول أن تقوم بإعلام هذا المجلس عن موقفها من النشاطات الإرهابية التي تمارسها هيئة تحرير الشام وجبهة النصرة في إدلب ومناطق في شمال غرب سوريا، بالتحالف مع جماعات متطرفة تضم آلاف المقاتلين الإرهابيين الآجانب، والتي تستخدم المعابر والنقاط الحدودية المشتركة مع تركيا في تهريب الإرهابيين والسلاح والتمويل.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيدة بيرس** (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني آسفة، ولكن لا يسعني عدم الاعتراض على بعض البيانات السابقة.

فالمملكة المتحدة وشركاؤها لا يدعمون الإرهاب، بل نكافح الإرهاب أينما كان. وليس ثمة مبرر البتة للتعليقات الأخيرة للممثل السوري ولا أساس لها وأدعوه إلى سحبها. فنحن لا ندعم الإرهابيين. وذلك هو الأمر على بساطته.

وفيما يخص المسائل الأخرى ذات الصلة بالموعد النهائي فإنها بيد سورية. ومتى تكون هناك عملية سياسية فاعلة في سوريا، سيصبح ممكنا حينئذ البدء في إعادة إعمار سوريا وبنائها بتمويل غربي. ولكن لن يتسنى لنا الشروع في ذلك ما لم تكن هناك عملية سياسية فاعلة حقا بوساطة من الأمم المتحدة. وقد أوضحنا ذلك جليا في المجلس. ولا يزال الطريق إلى الأمام تحدده سوريا نفسها وليس في ما قلناه اليوم عن مسألة المحتجزين مساس بسيادة سوريا ووحدتها أو سلامتها الإقليمية. فما يريده الناس في سوريا ليس أكثر من مجرد معرفة مكان أفراد أسرهم.

وألاحظ أنه لم يجب عن السؤال. ونود أن يحيل إلى السلطات في بلده مطالبة المجلس بتقديم معلومات عن المحتجزين والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول إليهم. وذلك مطلب في غاية البساطة ولا مساس فيه بالسيادة. وهناك آخرون يسمحون بوصول اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى مرافق الاحتجاز في بلدانهم. ونحن نطالب بالشيء نفسه.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد بوليانسكي** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): بصراحة، لم أكن أرغب في أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكن بعد الاستماع إلى البيانين اللذين أدلت بهما زميلتي ممثلة المملكة المتحدة، فلا يسعني سوى الظن بأنها ترمي إلى إثبات وحدة المجلس وتوافقه على المسائل المطروحة في حين أن مخاطبتها لممثل الجمهورية العربية السورية كانت أشبه بما يقوله المدعي العام إلى شخص متهم. ونرى أن ذلك ليس مقبولا.

وقد طرحنا في بيان وفدنا عددا من الأسئلة التي لا يزال يتعين عليها وزملائها الغربيين الإجابة عنها حتى الآن. وإذا أردنا تحويل جلستنا هذه إلى إجراءات قضائية على غرار ما تسعى إليه هي، فينبغي إذن أن يُقدم للمحاكمة أولئك الذين تسببوا في أن يؤول البلد إلى ما انتهى إليه وضعه الحالي بفعل تدخلهم الخارجي. وأرجو أن يؤخذ ذلك في الاعتبار.

*رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.*